الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

عنـــوان الموضـــوع:

انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية
دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:
- سعيدة فيصل
- سعيدة نـاجي

تحت إشراف الدكتور:
- سعودي عبد الصمد

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة المسيلة	رئيسا
سعودي عبد الصمد		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

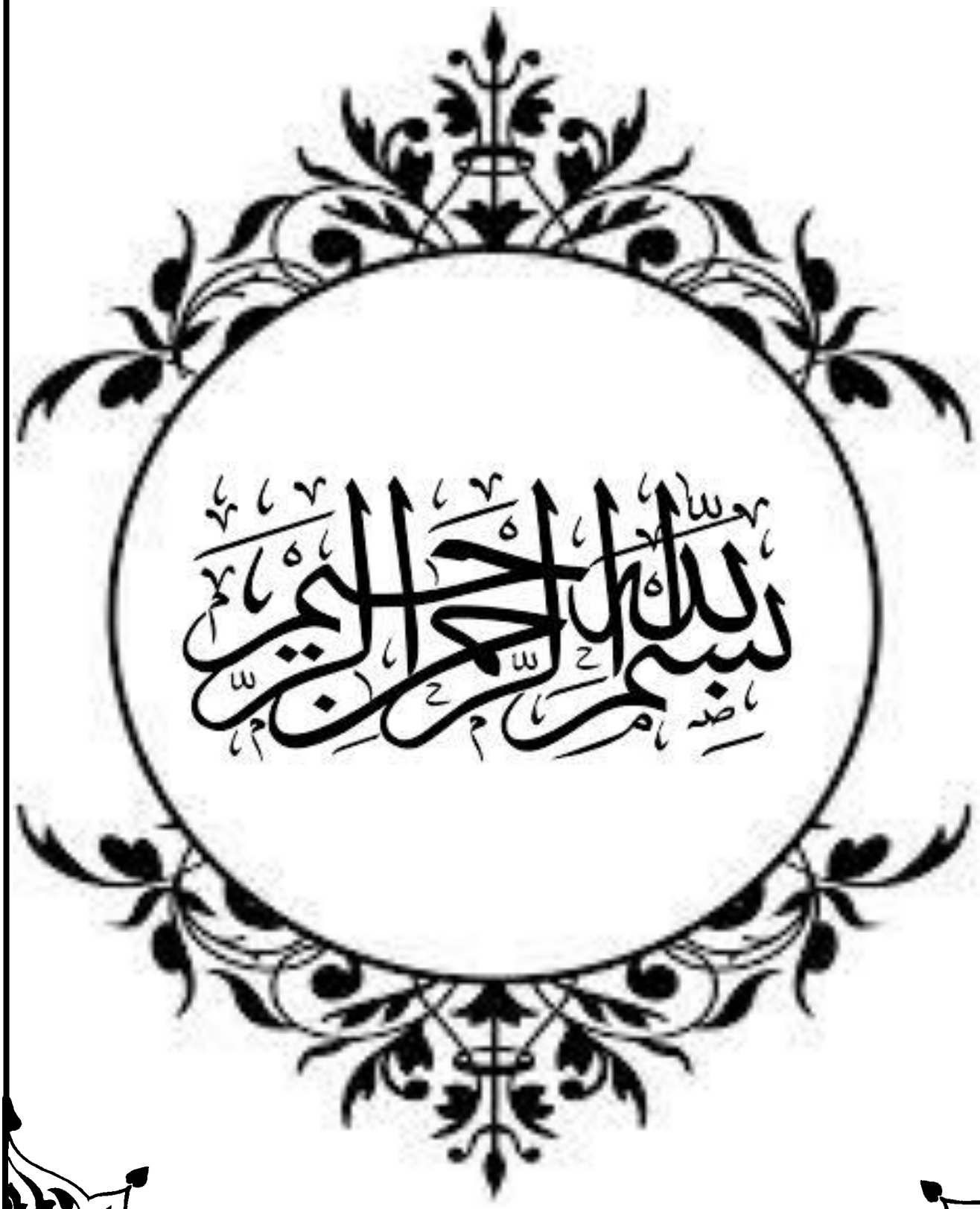
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آلــه وصحبه أجمعين.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث ونخص بالذكر الأستاذ المشرف على المجهودات التي بذلها معنا ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته.

كما نتقدم بالتحية والشكر الى كافة طاقم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

أساتذة وموظفين.

ولا ننسى من كان له الفضل في وصولنا إلى هذا

الأولياء الكرام حفظهم الله.

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات

كلمة شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الجوانب النظرية لتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	3
المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية	11
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	13
المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	20
المطلب الأول: أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي	20
المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي	23
المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي	26
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: انعكاس تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	
تمهيد	32
المبحث الأول: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر(2000-2016)	33
المطلب الأول : تطور النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات للفترة (2000-2016)	33
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2016)	37
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر(2000-2016)	47
المبحث الثاني: مشاكل ومتطلبات نجاح تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	54
المطلب الأول: مشكلات التجارة الخارجية في الجزائر	54

المطلب الثاني: متطلبات نجاح التحرير التجاري في الجزائر	60
خلاصة الفصل	64
الخاتمة العامة	66
قائمة المراجع	69
ملخص باللغة العربية والفرنسية	

فهرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي 2000-2016	35
02	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2016)	37
03	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2016)	40
04	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2016)	44
05	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2016)	47
06	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة (2000-2016)	51

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة (2000-2016)	36
02	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2009)	39
03	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2010-2016)	39
04	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2016)	42
05	تطور صادرات المحروقات الجزائرية والصادرات خارج المحروقات للفترة (2000-2016)	43
06	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية للفترة (2000- 2016)	45
07	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة (2000-2016)	50
08	التوزيع الجغرافي للـواردات الجزائرية للفترة (2000-2016)	53

مقدمـــــة:

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا هاما في مختلف الاقتصاديات الدولية، وقد شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و التجارية وتعتبر التجارة الخارجية من أهم الجوانب التي مرت بمراحل عديدة أدت الى تطورها وذلك من خلال ابرام الاتفاقيات التي كانت تنص على إلغاء القيود الجمركية كما قامت برسم خطط و برامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم، وبما أن العالم يسعى بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية للأهمية البالغة التي شكلتها هذه الأخيرة، مما استوجب على الدول النامية ومن ضمنها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الاصلاحات، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات وسياسات لتحرير التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

إشكالية البحث:

من هنا نطرح الاشكالية التالية:

ما هو انعكاس تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال يتم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ماهي معايير ومقاييس النمو الاقتصادي؟
- ما هي أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية؟
- ماهي علاقة الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

لتبسيط الإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية:

- تتمثل مقاييس النمو في معايير اقتصادية واجتماعية ومعايير الدخل.

- تعتبر التجارة الخارجية عنصرا أساسيا في التخصص وتقسيم العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي.

- هناك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

- هناك علاقة عكسية بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية في الاقتصاد الدولي بصفة عامة، والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة
- معرفة وزن قطاع المحروقات في التجارة الخارجية وكيف يؤثر على التنمية.

أهمية وأهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

- محاولة بيان الآثار المترتبة على عملية تحرير التجارة في الاقتصاد الوطني.

- بحث عن مسيرة تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

- ابراز متطلبات ومشاكل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

منهج البحث:

– لقد قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق للمفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى المنهج التحليلي والاحصائي وذلك من خلال تحليل الجداول والإحصائيات الخاصة بالنمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

حدود الدراسة:

– تتمثل في الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2000 الى 2016.

وأما الحدود المكانية تتمثل في الدول النامية والتركيز على دولة الجزائر.

هيكل البحث:

قسمنا موضوعنا إلى فصلين تطرقنا في الفصل الأول إلى الدراسة النظرية للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، حيث حاولنا إبراز مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني جاء بعنوان انعكاس تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2016 ؛ حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000–2016، أما المبحث الثاني فهو يخص مشكلات ومتطلبات نجاح التحرير التجاري في الجزائر.

تمهيد:

يبدأ التفكير عادة في مواجهة المشكلة التي طالما عانت دول العالم والمتمثلة في الموارد المحدودة والحاجات الغير محدودة، ويراهن على ايجاد افضل وسيلة لتوظيف الموارد بحيث تحقق اشباع ممكن للحاجات.

ونظرا لعجز كل اقتصاد لوحده عن اشباع حاجاته آلت الضرورة إلى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، ومع التطورات الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في العولمة يصبح التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق التجارة الداخلية، وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية.

فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة، نظرا لمساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، ويأتي هذا الأخير في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديات وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المضرة له والمحددات التي يتحدد من خلاله، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب المفاهيم و الأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة بعملية الإنتاج، فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو لاقتصادي نتائج عوامل عديدة ومتعددة.

وتعرضنا من خلال هذا الفصل إلى إعطاء نظرة عامة حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وكيف يتأثر النمو الاقتصادي بتحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: الجوانب النظرية لتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعتبر التجارة الخارجية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر بدونها، إذ تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كان ذلك متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة الى أنها تساعد هذه الدول في تصدير الفائض من السلع والخدمات واستيراد ما يلزم لشعبها من السلع والخدمات، ومن أجل تبيان ذلك سيتم التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية وتطورها والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التجارة وأهميتها وأهدافها وأسباب قيامها.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- ✓ هي المعاملات التجارية الدولية في صورها المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[1].
- ✓ كل من الصادرات والواردات المنظورة والغير المنظورة[2].
- ✓ عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة[3].
- ✓ هي أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل صادرات واستيرادات[4].

---

[1]– رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2000، ص12.

[2]– سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ط3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة– مصر، 1993، ص36.

[3]–عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **التبادل التجاري الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان–الأردن، 2004، ص42.

[4]– رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية**، مجلد 5 عدد17، حزيران 2013، ص122.

- ✓ فرع من فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1].

ومما سبق نستنتج أن التجارة الخارجية هي عملية تبادل التجاري للسلع والأفراد ورؤوس الأموال، في شكل صادرات واستيرادات، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة بهدف تحقيق منافع متبادلة، ومنه فالتجارة الخارجية تتركب من الصادرات والواردات ويمكن شرحهما كما يلي:

-**الصادرات:** وتعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة[2]، وتعني أيضا النشاط الذي يؤدي الى انسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك، أو من دولة مصدرة الى دولة مستوردة[3].

-**الواردات:** عكس الصادرات ويمكن أن تعرف على أنها عملية ادخال السلع والخدمات الأجنبية الى السوق الوطنية

2/**أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية:** تعد التجارة الخارجية أحد القطاعات الحيوية والضرورية التي تساهم في تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، لذا فهي لها أهمية كبيرة يمكن ذكرها في بعض النقط التالية[4]:

---

[1]- السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، 2009، ص8.

[2]- فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى**، دار قباه للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2002، ص15.

[3]- أحمد حشيش عادل، **العلاقة الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، 1993، ص ص 50-51.

[4]- زبير طيوح، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، 2014-2015، ص9.

- ✓ تعتبر التجارة الخارجية منفذ لتصريف فائض الانتاج عن السوق المحلية، حيث يكون الانتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.
- ✓ القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج الى كوادر فنية ماهرة.
- ✓ تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها، إما لظروفها المناخية أو امكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها وبفرض امكانية انتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها[1].
- ✓ تؤدي التجارة دورا مهما في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية[2].
- ✓ تعتبر مؤشرا على القدرة الانتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيراد وأثرها على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وعلى الميزان التجاري[3].
- ✓ التجارة الخارجية كذلك لها أهمية في نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة والارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات بالإضافة الى إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها[4].
- ✓ تساهم التجارة الخارجية في تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[5].

---

[1]– اسماعيل عبد الرحمان، محمد عريقات حربي، **مفاهيم ونظم اقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص244.

[2]– رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص5.

[3]– يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2010، ص12.

[4]– شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، **مدخل الى التحليل الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص104.

[5]– شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص22.

3/**أهداف التجارة الخارجية:** للتجارة الخارجية عدة أهداف أهمها فيما يلي[1]:

- ✓ الاستفادة القصوى من فائض الانتاج، إذ أن التصدير يؤدي الى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي الى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمته في الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة فان مثل هذا الانتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة،
- ✓ نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة لبنى التحتية للدولة.
- ✓ الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الأمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فعلي سبيل المثال استطاعت الهند أن تصدر البرامج وتنافس الدول المتقدمة.
- ✓ دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلال والتوازن في موازيين المدفوعات.
- ✓ دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية أو غير ذلك.
- ✓ دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية وسماتها المميزة.

4/**أسباب قيام التجارة الدولية:** إذا كانت التجارة الداخلية تقوم بدورها في اشباع حاجات الأفراد من خلال المقايضة أو التبادل باستخدام النقود فإذا أدت الحاجة إلى تعدي الحدود الجغرافية،

[1]–شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الاردن، 2012 ، ص ص21–22.

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى ما يلي[1]:

- ✓ عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية والمكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الانتاج لكل سلعة.
- ✓ التخصص الدولي :حيث أن كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية مما يزيد من انتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من انتاج الدول الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بميزة لنتاجها.

وهذا التخصص يؤدي الى إنشاء مشروعات كبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة المتوسطة الكلية للوحدة الواحدة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة.

- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة الى أخرى وما يتبع ذلك من حسن استخدام للموارد الاقتصادية وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها[2].

الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها.

تعتبر التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان وقد عرفت عدة مراحل عند تطورها، والجدير بالذكر أن التجارة الخارجية تؤثر فيها العديد من العوامل تعرقل عملية تطورها.

1/ **تطور التجارة الخارجية:** أن التجارة الخارجية في العصر الحالي لم تكن عليه كذلك منذ ظهورها ويمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الخارجية كما يلي[3]:

-**المرحلة الأولى(1498-1763):** ظهرت هذه المرحلة كنتيجة الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، فقد بدأت تزامنا مع اكتشاف طريق الرجاء

---

[1]- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص ص10-11.

[2]-عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، **التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص42.

[3]- دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، عدد4، ج2، شتنبر2015، أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، ص ص144-145.

الصالح من طرف Bartholomew Diaz سنة 1488، وأيضا مع اكتشاف Chrisophe colombos بالإضافة الى فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف Vasco de Gama عام1498، كل هذا جعل التجارة الدولية تلعب دور المحرك في فك العزلة بين القارات.

-**المرحلة الثانية(1763-1883):** يعود ظهور هذه المرحلة الى النظام الانتاجي الرأسمالي، في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، الذي كان مركزه "انجلترا" التي تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي، تميز الانتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات وبالمقابل تموين الدول الأوروبية بالمواد الأولية، ولقد سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الاوروبية والدول المستعمرة، مما أدى الى ظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ الذي كان السبب في التخلف الذي أصاب الدول المستعمرة.

-**المرحلة الثالثة(1883-1980):** من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات*، وعلى رأسها شركة Standard Oli Tust التي يملكها John D Rockfler . وتميزت أيضا هذه المرحلة بسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- **المرحلة الرابعة(بداية من 1980):** تميزت هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة عبر القارات التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها، المتمثلة في امكانياتها المالية والتكنولوجية، التي تعدت حدود البلدان وسلطة الدول، بالإضافة الى ذلك تميزت هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، التي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق. في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة التي تدل على اندماج أسواق السلع

*__الشركات المتعددة الجنسيات:__ هي شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها من بلاد اجنبية متعددة، على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأمHome country ، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدولة المضيفة لذلك يطلق عليها أيضا "الشركات العابرة للقارات" وأيضا "الشركات الدولية".

وعوامل الانتاج، بالإضافة إلى آثارها السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة الى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها الى الخارج.

2/العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها ما يلي[1]:

1/2-تفاوت مستويات الأسعار : لو كانت أسعار سلعة متعادلة في كل البلدان، لما كانت هناك تجارة خارجية، فعلى المستوى الدولي نجد أن المستهلك دائما يبحث عن السعر المنخفض، وفي المقابل يبحث المنتج عن السعر الأعلى الذي يوفر له هامش ربح أفضل، لذا فمن مصلحة كليهما انتقال السلعة من بلد المنتج مثلا التي يكون فيها ثمن السلعة منخفضا نظرا لتوافره بغزارة، إلى بلد المستهلك التي تكون فيها السلعة نادرة ومرتفعة السع، ومنه عند قيام المبادلات بين بلدي المنتج والمستهلك، يحقق المستهلك الاشباع بأقل تضحية، كما سيحقق المنتج ربحا أعلى مما لو اقتصر على الانتاج للسوق المحلي لبلده.

2/2-**تكلفة النقل والمواصلات:** إن ارتفاع أو انخفاض تكلفة النقل يؤثر على نصيب دولة ما من التجارة والاستثمارات الدولية، فالدولة التي تحظى بموصلات رخيصة التكاليف بينها وبين الدول الأخرى يزداد حجم تجارتها، كما أن تكاليف النقل داخل الدولة تؤثر على جاذبية الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم تجارتها الخارجية .

3/2-**تأثير الاقليمية على التجارة الخارجية:** حيث أثرت التكتلات الاقتصادية، وبالخصوص تلك التابعة للدول الصناعية بشكل كبير على اتجاه وتوزيع التجارة الخارجية[2].

[1]- رضا عبد السلام ، **العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011 ، ص ص 35-37.

[2]-عمر مصطفى محمد، **الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية** ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر، 2014، ص255.

4/2- سوء توزيع الموارد الطبيعية بين الدول: وترتكز مصادر الثروة في بعض الدول، حيث العديد من الدول التي تحتوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد، تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهاته المواد أو امتلاكها للتربة خصبة وبالتالي تتخصص هاته الدول في إنتاج المنتجات الزراعية[1].

5/2-اختلاف توزيع السكان: نظرا لحركة الانسان وهجرته الدائمة من مكان لآخر، فقد أصبح في الوقت الحاضر يشغل أغلب مناطق العالم، وهو يستغل موارد البيئة الطبيعية بقدر ما تتيح له قدراته وخبراته، وبما أنه يقوم بعمليات الانتاج والاستهلاك، بالتالي فالتجارة الخارجية تعتمد على السكان[2].

6/2-الشركات المتعددة الجنسيات: حيث تسيطر على حجم كبير من التجارة الخارجية ، نظرا لتميزها بكبر مساحة السوق التي تغطيها، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة وفروع[3].

7/2-التكنولوجيات: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة، يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التجارة الخارجية[4].

8/2-العامل السياسي :الذي يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية[5].

---

[1]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت – لبنان، 2010 ، ص 14.

[2]- فؤاد محمد الصقار، **جغرافية التجارة الدولية**، منشاة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1997، ص41.

[3]- عمرو مصطفى محمد، **مرجع سابق**، ص251.

[4]- حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص41.

[5]- حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر، 2012- 2013، ص13.

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب وحركة السلع والخدمات بين دول العالم، مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، وتقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وغيرها من الأهداف الأخرى.

1/مفهوم تحرير التجارة الخارجية: سيتم التطرق إلى تعريف تحرير التجارة الخارجية وكذا أسباب تحريرها ومختلف أشكال التحرير.

1/1- تعريف تحرير التجارة الخارجية: يمكن تعريف التحرير التجاري كما يلي:

يعني تحرير التجارة الخارجية عدم التدخل الحكومي في توزيع السلع والخدمات بأي صورة من صور التدخلات الحكومية، وترك الأمر لقوى السوق لتعمل في ظل المنافسة لتحديد الأثمان التي تباع وتشترى بها السلع، ويقع على المجتمع مسؤولية تعميق هذه الحرية بضمان وفرة السلع في الأسواق وعدم إتاحة الفرصة لأي شخص لاحتكارها، والسماح للأفراد ضمن نطاق امكاناتهم ورغباتهم إيجاد الأسلوب المناسب لشراء أو بيع السلع بالطريقة التي تشبع رغباتهم[1].

ويعني أيضا تحرير التجارة الخارجية إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[2].

[1]-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سابق، ص166.

[2]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص75.

2/1- أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برنامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتجها الدول وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده الى أسباب مترابطة منها[1]:

- ✓ تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.
- ✓ الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية.

3/1-أشكال تحرير التجارة الخارجية: تتمثل أشكال تحرير التجارة الخارجية فيما يلي[2]:

أ- **تحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الخارجية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.

ب-التحرير الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تحقيق الحماية بالنسبة لتجارتها معا.

ج-التحرير الاقليمي: وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الاقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في تبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منظمة تجارة حرة فيما بينهم.

د-التحرير متعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

---

[1]- زبير طيوح، **مرجع سابق**، ص26.

[2]- محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية – مصر، 2008 -2009، ص ص 16-17.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع، ولهذا كن من الأهمية توضيح معنى النمو الاقتصادي من خلال تعريفه وأنواعه وأهميته.

الفرع الأول: تعريف و أوهمية وأنواع النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها لصناعي، وسنتطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي وأهميته وأنواعه.

1/تعريف النمو الاقتصادي:

برزت عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، والذي يمكن تعريفه كما يلي:

– يعرف simon kiznets الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971، النمو الاقتصادي بأنه " ارتفاع طويل الأجل في امكانات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان"، وتستند هذه الامكانات المتنامية الى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب[1].

– النمو الاقتصادي هو عملية تحول للإحداث تغيرات هيكلية في لبناء الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي بصورة منظمة تلقائية، فالنمو طريق لا نهاية له يحقق رخاء الانسانية، ويعني الوصول الى غاية التقدم والازدهار[2].

– سيمون كوزنتس، اقتصادي واختصاصي احصاء وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي ولد سنة 1901 بروسيا، ساهم تجريبيا في تفسير النمو الاقتصادي.

[1]– خضرة صديقي، عبد الحميد لخديمي، حوكمة الشركات ودورها في النمو الاقتصادي، مقاربة قياسية للفترة 2003– 2012، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، عدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – الجزائر، جانفي 2015، ص229.

[2]– طارق عبد الفتاح الشرعي، **تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية**، مؤسسة هورس الدولية، الاسكندرية – مصر، 2009، ص2.

-هو حدوث زيادة في لقدرات الانتاجية في البلد نتيجة زيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية و تطور التقنية المستخدمة في الانتاج.[1]

-هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[2].

-حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، أو إجمالي الناتج القومي، بم يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي.[3]

-عملية زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن)، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو لسكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[4].

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يتعين التأكيد على[5]:

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج لمحلي بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني أي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني

---

[1]- كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن ، 2009، ص281.

[2]- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادية: النظرية والمفهوم**، دار القاهرة ، مصر،2001، ص7.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الاستراتيجيات-التمويل**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص73.

[4]- أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الادارية والاقتصادية في الوطن العربي، نظريا وتطبيقيا**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014، ص153.

[5]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية- مصر، 2000، ص ص 54، 51.

ب- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون الزيادة حقيقية وعلى ذلك لابد من استبعاد اثر التغير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي- معدل التضخم

2/أهمية النمو الاقتصادي:

للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة للاقتصاد، وتتمثل أهميته فيما يلي[1]:

أ- النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى لمعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الاضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في اجمالي الناتج عن الزيادة في السكان، يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

ب- يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

3/أنواع النمو الاقتصادي: يمكن ذكر أنواع النمو الاقتصادي في ما يلي[2]:

- **النمو التلقائي:** وهو يحدث بشكل عفوي عن طريق القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني، من دون اعتماد التخطيط على المستوى الوطني أو القومي.

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، **مرجع سابق**، ص10

[2]- علي عبد الكريم حسين الجابري، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2012، ص ص 52-53.

-**النمو العابر:** الذي لا يملك صفة الاستمرارية ، ويكون نتيجة لظهور عمل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

-**النمو المخطط:** ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع.

وهناك من يقسم النمو الاقتصادي إلى[1]:

- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتميز هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

-**النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع، وعليه فان المرور من النمو الموسع الى لنمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

4/التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية:

أصبح الآن من السهل التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية ويمكن التمييز بينهما في بعض النقاط الأساسية الآتية[2]:

- النمو زيادة عفوية في الناتج القومي أو في نصيب الفرد منه، تحدث خلال التطور الاقتصادي، دون تدخل من الدولة، بينما التنمية هي زيادة بإرادة متعمدة في الناتج وبتدخل من الدولة من خلال الخطط والبرامج الاستثمارية المدبرة والمقصودة.

- تتغير معدلات النمو وتختلف وفقا للشروط والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، وغالبا ما تكون منخفضة نسبيا في المدة الطويلة، بينما تحقق التنمية الاقتصادية معدلات مخططة ومستقرة، وغالبا ما تكون مرتفعة نسبيا.

---

[1]- إيمان سعودي ، **أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية ، جامعة فرحات عباس – سطيف-الجزائر، 2012 -2013، ص4.

[2]- ناهض رسمي اسماعيل الرفاتي، **انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر- غزة- فلسطين، 2016، ص48.

– يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة، أما مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما[1].

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

نعني بمقياس النمو الاقتصادي مجموعة من الوسائل التي تمكننا من التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو وتنمية أو وسائل التي تقيس درجة التقدم في دولة ما، وسنوضح فيما يلي أهم ثلاث مقاييس للنمو الاقتصادي.

1/معايير الدخل:

يعتبر الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي وتجدر الاشارة إلى صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في الدول النامية[2].

1/1–الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ ميد"**Mead**" قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي الى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد سكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس بينما تنتشر الهجرة من الى الدولة.

2/1–الدخل القومي الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة مواد كامنة غنية، كما يتوافر لها الامكانات المختلفة للاستفادة من ثروتها الكامنة إضافة إلى ما بلغت من تقدم تقني. في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل[3].

---

[1]–حسين عبد الحميد، أحمد رشوان ، **التنمية اجتماعيا – ثقافيا– ثقافيا– اقتصاديا– سياسيا– اداريا– بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2009 ، ص125.

[2]– محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف، **مرجع سابق** ، ص66.

[3]– المرجع نفسه، ص66.

3/1- متوسط الدخل: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرهما صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك عدة مشاكل وصعاب تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل القومي للفرد، من بينها أن احصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك قضية أخرى هل تقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الانتاج ، ويعتقد الأستاذ "كندلبرجير"charles kindlebrger" أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الانتاجية وليس الى مستوى المعيشة، أي إلى الدخل المنتج وليس الى الدخل المنفق، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به، لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية وقياس النمو الاقتصادي مبدئيا، باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط[1].

ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية[2]:

معدل النمو= الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

4/1- معادلة سنجر singer للنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ "سنجر" معادلة النمو الاقتصادي عام1952، ولقد وصل الى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها غيره من الاقتصاديين مثل: **هكس** و**هارود، دومار**، وعبر "**سنجر**" عن معادلة النمو أنها معادلة لثلاث عوامل:

- ✓ الادخار الصافي؛
- ✓ إنتاجية راس المال؛
- ✓ معدل نمو السكان؛

[1]- بليل حسيبة، **أساسيات الاستثمار في الاوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي ، جامعة الجزئر3، 2014-2015، ص ص 100-101.

[2]- **المرجع نفسه**، ص101.

وتتخذ هذه الدالة الشكل التالي: **D = SP - R**

حيث: **D** يمثل معدل النمو السنوي للدخل الفردي

S يمثل معدل الادخار الصافي

P يمثل إنتاجية رأس المال

R يمثل معدل نمو السكان السنوي

2/معايير اجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تتعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتبرها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، إضافة الى الجوانب التعلمية و الثقافية[1].

1/2- معايير صحية: من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي:

-عدد الوفيات لكل ألف من السكان، فارتفاع عدد الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية، وهذا من صفات التخلف.

-معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على التقدم والعكس.

2/2- معايير تعليمية: من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي، نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

3/2- معايير التغذية: من أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على مستوى التغذية:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية.

- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية الى متوسط السعرات الحرارية الضرورية للفرد.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات- الاستراتيجيات – التمويل- المشكلات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص115.

المبحث الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تعددت الدراسات حول أهمية الانفتاح التجاري في تحقيق ذلك، وكما تعددت استراتيجيات التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي كاستراتيجية إحلال الواردات واستراتيجيات تشجيع الصادرات.

المطلب الأول: أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي

إن جذور الانفتاح الاقتصادي هي في الحقيقة تعود الى نظرية السويديين هكشر وأولين ، فالنظرية الاقتصادية التقليدية وضحت أن تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي فان الانفتاح التجاري يسمح للدولة باستغلال ميزاتها النسبية من أجل الرفع من فعالية عوامل الانتاج على المدى الطويل، ومنه فإن رؤوس الأموال سوف توزع على الدول، وهذا بفعل الانتاجية الحدية لرأس المالي وهذا ما يسمى بالاقتصاد الأمثل، ففي ظل اقتصاد السوق والعملية الاقتصادية وانفتاح الدول على الخارج نادرا ما نجد اقتصاد ما نما ولأجل طويل من دون التعامل مع التجارة الخارجية وخاصة استيراد السلع الرأسمالية والصادرات)، ولا يوجد أيضا أن بلد ما نما بالكامل من خلال فتح الأبواب التجارة الخارجية والاستثمار، فمصدر النمو الاقتصادي لأي دولة هو قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي بالتنسيق مع استراتيجيات الاستثمار المحلي بهدف تحفيز القدرات التنظيمية المحلية، لأنه لا يوجد دليل قاطع على ربط تحرير التجارة وتعظيم النمو بشكل منتظم[1].

وقد أكدت معظم الدراسات على أن تحرير التجارة الخارجية يؤمن مساهمة ذات شأن في النمو الاقتصادي، وفي تخفيض مستو الفقر، وتأمين الاستقرار حول العالم، تؤكد الدراسات

[1]– ناصر الدين قريبين، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد و إدارة الاعمال – جامعة وهران– الجزائر، 2013–2014، ص39.

الاقتصادية أن الدول التي تملك اقتصاديات أكثر انفتاحا تشارك أكثر في التجارة الدولية المتزايدة ، وتحقق معدلات نموا أعلى من الاقتصاديات الأكثر انغلاقا[1].

ومن بين هذه الدراسات حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، إثبات الاقتصادي **Bhagwati** عام 1978 أن تحرير التجارة يرفع من معدلات النمو الاقتصادي ولكن ليس بالضرورة أن يكون سريعا، وأن دراسات مراحل التحرير بدأ من سياسة إحلال الواردات إلى السياسة التجارية المنفتحة دلت على أن الاقتصاد الوطني قد تعرض لتشوهات نتيجة التدابير الحمائية، وأن استجابة الصادرات والنمو الاقتصاديين للتحرير التجاري تكون جيدة في ظل السياسات الاقتصادية الملائمة على مستوى الاقتصاد الكلي[2].

ويرى **رودرك Rodrik** أن هدف تعزيز الصادرات، كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة، وليس كهدف لتمويل الواردات، ويذكر رودرك تجربة 25 بلدا ناميا شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفترة 1975-1994، علما بأن بلدين فقط من هذه البلدان(مصر وإندونيسيا)، قد شهدنا انخفاض في نسبة الصادرات/الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا في هذه النسبة وصل الى 10%[3].

كذلك بين **تايلور** (1981) في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977 وذلك من خلال قياس معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الاجمالي وبين نمو الانتاج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية، باستخدام نموذج قياسي لدالة الانتاج لسياسات مقطعية تتضمن الصادرات ، وأظهر التحليل أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي والصادرات الكلية للأقطار النامية الغير نفطية يساوي49% حسب بيرسون.

---

[1]- نعيم ابراهيم ظاهرن، **مبادئ الادارة الاقتصادية** ، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد- الاردن، 2009 ، ص83.

[2]- عفيف صندوق، تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سوريا، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33،عدد5، اللاذقية-سوريا،2011، ص39.

[3]- أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد73، مايو-ايار2008، ص7.

و47%حسب سبيرمان وللأقطار النامية الغير النفطية يساوي معامل الارتباط 55%حسب بيرسون، و50% حسب سبيرمان، أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل 17,5%يساهم في زيادة الانتاج المحلي الاجمالي بمعدل 1%، وللأقطار النامية الغير النفطية فان زيادة الصادرات بمعدل 18,2%يساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 1%[1].

أما دراسة **(Dollar،1992)** تناولت مصادر النمو في البلدان النامية 95 بلدا خلال الفترة (1976-1985) وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين مؤشرات التوجه للخارج ونمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد، ومنه من خلال الشواهد التجريبية فإنها تقدم أدلة قوية على العلاقة بين التجارة الخارجية (الانفتاح التجاري) والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهي تشير أيضا الى أنها على المدى القصير هناك تكاليف تظهر من خلال انخفاض للأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة، بالإضافة الى انخفاض فرص العمل في البداية، لكن على الرغم من هذه التكاليف إلا أنه لا يمنع من القول بالمكاسب من الانفتاح التجاري، وحيث أن الاستفادة من ذلك على المدى الطويل من شأنه تعويض هذه التكاليف في المدى القصير، وذلك يكون من خلال السياسات المناسبة والهادفة للتخفيف من هذه التكاليف، كذلك نجد من بين الدراسات الحديثة دراسة **(صواليلي،2006)**، وتهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981-2002)، وقد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية توصلت خلالها إلى وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة، أما فيما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فان العلاقة موجودة في بعض الدول فقط، وقد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الانفتاح ثم تأخذ بالإيجابية في السنوات التالية[2].

[1]-خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006، ص42.

[2]-عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، **مجلة الباحث**، عدد2015، 15، ص285.

المطلب الثاني: الواردات والنمو الاقتصادي

تؤكد الدراسات على أهمية الواردات بوصفها أداة للنمو الاقتصادي خاصة للدول من خلال توفير المواد الضرورية للنمو الاقتصادي كالتقدم التقني والسلع الأولية للتصنيع، لذا اتبعت الدول النامية استراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الأولية.

1/علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي:

تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج التنموية والتي تقود إلى تحسين الانتاجية المحلية ورفع مستوى الانتاج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة دخل الفرد، وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الانتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية "الواردات تقود إلى النمو الاقتصادي "على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج، ولكن على الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذا لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين منافع وتكاليف الواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبء على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، والتي تمتاز بضعف قطاع الانتاج الذي يقود الى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات[1].

2/**استراتيجية إحلال الواردات:** عملا بمبدأ الاكتفاء الذاتي اتبعت كثير من الدول النامية التي حصلت على استقلالها، مع الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانعزال عن العالم ، بل استمرار العلاقة مع العالم الخارجي ولكن على أسس نوعية وكيفية.

[1]– عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013–2014.

1/2/تعريف استراتيجية احلال الواردات:

يمكن تعريفها بأنها تلك الاستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن احلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية مما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي[1].

ويعتمد مبدأ احلال الواردات على مفهوم بسيط[2]:

أولا: تحديد الأسواق المحلية الكبيرة المتميزة بحجم واردات كبيرة عبر السنوات، ومن ثم التأكد من إمكانية استيعاب الصناعيين المحليين لتكنولوجيا الانتاج أو ضمان توفير المستثمرين الأجانب التكنولوجيا والإدارة ورأس المال للدول النامية.

ثانيا: بناء عوائق جمركية إما عن طريق الجمارك أو تقييد الواردات (الحصص) للتغلب على تكاليف الانتاج البدائية التي من المحتمل أن تكون عالية وذلك لجعلها مربحة للمستثمرين في القطاع الصناعي، ويعطي ذلك أن صناعات السلع الاستهلاكية ستصبح الأهداف الأولى للاستثمار، وتمتاز هذه المنتجات بأن عملية تصنيفها تعتمد على تكنولوجيا نمطية متوفرة بسهولة للدول النامية ، وأن بإمكان المستهلكين المحليين دفع تكاليف الصناعات المحلية العالية دون خلق أي اضطرابات في عملية التنمية، أما النوع الثاني من السلع الأساسية من الواردات الصناعية قبل بدء التصنيع فهي السلع الرأسمالية، وبالرغم من أهمية زيادة الاستثمار للتنمية إلا أن الاعتقاد السائد هو أن التكاليف المرتفعة للآلات الرأسمالية قد تؤدي إلى احباط المستثمرين وتعتمد استراتيجية احلال الواردات على وسيلتين أساسيتين وهما الحماية الجمركية وحصص الواردات.

---

[1]– عمران عباس يوسف عبد الله، موسى يوسف البر، أثر ترقية الصادرات مقابل احلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992–2012)، **مجلة جامعة بخت الرضا العلمية**، عدد16، مارس 2016، ص ص7–8.

[2]– ناصر الدين قريبين، **مرجع سابق**، ص ص7–8.

وتمر هذه الاستراتيجية بثلاثة مراحل هي[1] :

المرحلة الأولى: انتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (احلال واردات بدائي).

المرحلة الثانية: انتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات، أدوات كهرو منزلية...الخ) نتيجة للاختناقات الناتجة عن ضيق السوق التي تواجه المرحلة الأولى، وذلك بإعانات من الشركة المتعددة الجنسيات.

المرحلة الثالثة: انتاج المواد الوسيطية، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية، ويكون نتيجة لذلك البلد حلقة في تقسيم العمل الدولي.

2/2-أهداف استراتيجية إحلال الواردات:

- ✓ زيادة معدلات الادخار والاستثمار، وذلك من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الإحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال إلى قطاع الصناعة الإحلالية، فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع، فيرتفع معدل الادخار والاستثمار.
- ✓ إقامة قاعدة صناعية متنوعة الأنشطة.
- ✓ توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

3/2-المشكلات التي تواجه استراتيجية إحلال الواردات:

لقد واجهت تلك الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات المشكلات التالية[2]:

- ✓ اصطدمت هذه الاستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية ، واعتمادها على نمط استهلاكي معين، ولم تحاول تغييره أو تقدم بديلا أفضل منه.

[1]- محمد زوزو، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –الجزائر، 2009-2010، ص18.

[2]-عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر، 2012-2013، ص81.

- ✓ أدت هذه الاستراتيجية إلى التوسع والتنوع الافقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.
- ✓ ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الانتاجية الأمر الذي ترتب على هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات، وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على استيعاب المزيد من العمالة.
- ✓ إن اتباع هذه الاستراتيجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل، حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية في حين تكون الواردات باهضة التكلفة وعائد الصادرات متدني، مما يؤدي إلى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول .
- ✓ نتيجة الاستمرار بالإنتاج بهدف اشباع الحاجات المدعمة حاليا في السوق ستزداد واردات التقنية الاجنبية، وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبعية التقنية للدول الأجنبية.

المطلب الثالث: الصادرات والنمو الاقتصادي.

للصادرات أهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد أي دولة وخاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو، لذا بدأ الاهتمام باستراتيجية الصادرات كبديل لاستراتيجية تشجيع إحلال الواردات.

1/أهمية الصادرات في النمو الاقتصادي:

للصادرات أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي وذلك من خلال الآثار الايجابية للصادرات على النمو الاقتصادي والمتمثلة في[1] :

[1]– عز الدين علي، **مرجع سابق**، ص ص 70–71.

- ✓ أن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدول من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي الى تحقيق أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات انتاجية عوامل الانتاج.
- ✓ أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد على التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول النامية في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري، وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في الحساب النقدي الأجنبي.
- ✓ أن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الانتاجية للدول، من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الانتاج المتاحة ، ومن خلال تمكين الدول من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الانتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن للدول من الحصول على النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتحسين الانتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو.
- ✓ زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والأجانب مما يؤدي الى زيادة المخترعات وإلى تحسين الكفاءة الانتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية.
- ✓ توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الانتاجية وزيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

2/شروط نجاح استراتيجية تشجيع الصادرات:

لنجاح هذه الاستراتيجية يجب توفر بعض الشروط منها[1]:

- ✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ✓ توافر الحوافز للمصدرين بما تشمله من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات المدعمة والمكملة للنشاط الاقتصادي.

[1]–بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**، دراسة تحليلية وقياسية 1970–2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص112.

- ✓ سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.
- ✓ وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفير الصادرات.
- ✓ الاستفادة من نظام المناطق الحرة.
- ✓ وجود درجة عالية من التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني أي التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي.
- ✓ قيام الصناعة على التكنولوجيا ملائمة ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول.

3/فوائد استراتيجية تشجيع الصادرات:

تتلخص فوائد تشجيع الصادرات فيما يلي:

- ✓ هذه الاستراتيجية تسمح بتحقيق ايرادات من العملة الصعبة، أكثر من إحلال محل الواردات، باعتبار هذه الاخيرة منفقة أكثر، وعليه كان بإمكان استخدام مواد من هذه الاستراتيجية الأخيرة، للحصول على كمية أكبر من العملة الصعبة من جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر. مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات والتقليص من المديونية الخارجية.
- ✓ التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات، محدودة بالسوق المحلية، بل تتحد بالطلب العالمي على الصادرات، لهذا فإنها ملائمة اكثر للحصول على وفورات الحجم.
- ✓ تساهم في توفير فرص العمل والتوزيع الأحسن للدخل، لأن التصنيع في ظل هذه الاستراتيجية يساعد على امتصاص البطالة وتدريب اليد العاملة على التكنولوجيات الحديثة.
- ✓ توفر هذه الاستراتيجية نظام تنافسي على الشركات المحلية والذي يجبر هذه الشركات على زيادة كفاءتها، ففي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وجد أن الدول النامية التي كانت منفتحة أكثر للاقتصاد الدولي نمت أسرع من تلك التي بقيت منغلقة.

4/محاور التصدير:

وتتمثل محاور التصدير فيما يلي[1]:

-**الاعانـة:** وهـي عكس الضـريبة لكونهـا تمثل المـدفوعات للمنشـأة أو المسـتهلك من الحكومـة، وتعرف إعانات التصدير بأنها مساعدات تدفع للمنشأة تعمل في النشاط التصديري أو لمستهلك الصادرات الأجنبي، وهدفها تشجيع الصادرات في الخارج.

-**إجـراءات التصـدير:** يتم اتخـاذ اجراءات التصـدير بعد تحديد الأسواق المستهدفة فـي الـدول الخارجية وتتمثل أهم هذه الاجراءات في الآتي:

- البدء في التخطيط بعملات ترويجية وإعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف وذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك وخاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه السوق لأول مرة.

- إرسـال عينـات مـن السـلع التصـديرية إلـى الأسـواق الخارجيـة أو عـن طريـق فـروع الشـركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية.

- القيـام بالاستفسـار منـذ البدايـة عـن أي عوائـق حكوميـة قـد تعتـرض علـى البضـاعة المصـدرة كطريقة التغليف أو المواصفات الانتاج أو كمية الانتاج أو.... الخ.

- **وسـائل الترويـج المسـتخدمة:** يعتبر الإعلان الوسيلة الأساسية لجذب انتباه الناس وإخبارهم بمزايا السلعة، وأيضا هناك المجهود التسويقي الذي يشمل جميع الأنشطة التي تزيد من جاذبية السلعة للمشتري في مكان البيع ومن أمثلة ذلك التعديل في تصميم السلعة سواء من ناحية العبوة أو حجمها أو طريقة تشغيلها.

[1]-عمران عباس يوسف عبد الله، موسى يوسف البر، **مرجع سابق**، ص ص6-7.

خلاصة:

إن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤثرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤثر بالإمكانيات الانتاجية وقدرة الدولة على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الاجنبية وجذب رؤوس الأموال.

ومن خلال تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، تبين أن كل دولة تميل إلى التخصص في انتاج وتصدير السلع وتميل الى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في انتاجها نسبيا، كما تعتبر التجارة الخارجية أحد حقول النمو الاقتصادي وذلك من خلال الصادرات التي تمثل منفذا لتصريف الانتاج عبر الأسواق الخارجية، وبالتالي التأثير على حجم الانتاج والعمل فضلا عن تحقيق مورد من الصرف الأجنبي، بالإضافة الى الواردات التي تغطي الاحتياجات المحلية غير المشبعة، والملاحظ أنه كلما كانت التجارة الخارجية أقل تقييدا كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالتالي ترتفع معدلات النمو الاقتصادي.

تمهيد:

النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه الدول بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيق وايجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي الى رفع معدل مستوى المعيشة، وبالطبع تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمثل هدف التنمية في الجزائر محورا رئيسيا في خططها التنموية وسياساتها الاقتصادية، من خلال اعتبار التجارة عنصرا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث عملت الجزائر على تطويرها من خلال برامج تنموية، حيث وبعد أزمة انهيار البترول سنة 1986 تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري لاعتماده على النفط بشكل كلي، مما جعل اندماج الجزائر في التجارة العالمية أمرا ضروريا.

و في هذا الفصل سنتطرق إلى تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، والتركيبة السلعية للصادرات والواردات وأهم الدول الممونة للجزائر، ثم متطلبات وشروط نجاح التحرير التجاري في الجزائر.

المبحث الأول: تطور النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية في الجزائر(2000-2016)

عرف النمو الاقتصادي عدة تطورات، حيث تميز بالتذبذب في بعض السنوات وبالاستقرار في بعض السنوات الأخرى، وهذا نتيجة التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لذلك لجأت الحكومة إلى صياغة برامج تنموية والعمل على تحقيقها، والجدير بالذكر أن التجارة الخارجية كانت من ضمن القطاعات التي مستها البرامج التنموية من خلال العمل على تحريرها للاندماج بالعالم الخارجي وتحقيق أقصى منفعة جراء ذلك.

المطلب الأول : تطور النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات من 2000-2016

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام تحقيق تنمية شاملة، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات ابتداء من 2000 مست كل الميادين؛ حيث سنتطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في ظل هذه الاصلاحات.

1/تطور النمو الاقتصادي في مرحلة الاصلاحات 2000-2016

سجلت الفترة ما قبل 2000 معدلات نمو اقتصادية ايجابية، حيث حاولت الحكومة خلال هذه الفترة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برامج اصلاحية اقتصادية جديدة متمثلة في برامج التعديل الهيكلي، وقد كانت تأثيرات هذا البرنامج فعالة وقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي للفترة 1995-2000 على التوالي المعدلات التالية:(3.79، 4.09، 1.09، 5.1، 3.20، 3.8)% حيث كانت الاصلاحات ذات نتيجة واضحة[1].

كما اعتمدت البرامج السابقة برامج إصلاح ذاتية تمثلت في دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

[1]- محمد مسمعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو، مجلة الباحث**، عدد10، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر، 2012، ص147.

1/1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004): جاء هذا في إطار سياسة التي بدأت الجزائر في تطبيقها مطلع الألفية الجديدة وقد خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي حواي 1216 مليار دينار بعد إضافة مشاريع جديدة واجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة مسبقا[1]:

يرمي البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مكافحة الفقر، إنماء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وانعاش الاقتصاد الجزائري؛

- إن برنامج التعديل الهيكلي المطبق من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدى الى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الاصلاح جميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

2/1 البرنامج لدعم الانعاش الاقتصادي: يسمى أيضا البرنامج الخماسي الأول2005-2009،

حيث قدرت الاعتمادات المالية المخصصة له بمبلغ 4202.7 مليار دينار، وجاء البرنامج لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشتهم؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية، ومن ثم فان تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية مستوى التعليم والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الانتاجي وبالخصوص في دعم انتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج.

[1]- محمد مسمعي، **مرجع سابق**، ص147.

[2]- بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض**، أطروحة دكتوراء في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص208.

3/1 برنـامج توطيـد النمـو الاقتصـادي 2010-2014: بلـغ الغـلاف المـالي لهـذا البرنـامج حـوالي 21214 مليـار دج أو مـا يعـادل 286 مليـار دولار، بمـا فـي ذلـك الغـلاف الإجمـالي للبرنـامج السـابق 968 مليـار دج، أي أن البرنـامج الجديـد خصـص لـه مبلـغ أولـي بمقـدار 11534 مليار دج (153 مليار دولار)[1]:

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص له مبلغ 9700 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج ، ما يعادل 156 مليار دولار.

ويوضح الجدول والشكل التاليين تطور الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي من 2000-2016

الجدول رقم(01): تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي 2000-2016

(الوحدة مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	256232	264000	297000	299000	312000	330000	363000	347000	355000
معدل النمو الاقتصادي%	3.8	3	5.59	7.2	4.29	5.9	1.7	3.39	2.39
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	361000	374000	385000	398000	409000	425000	414900	370000	
معدل النمو الاقتصادي%	1.6	3.6	2.9	3.39	2.8	3.79	3.7	3.3	

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي(15-04-2018) data.albankaldawli.org/contry Algeria

[1]- محمد مسعي، **مرجع سابق**، ص147.

الشكل رقم(01): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2000-2016

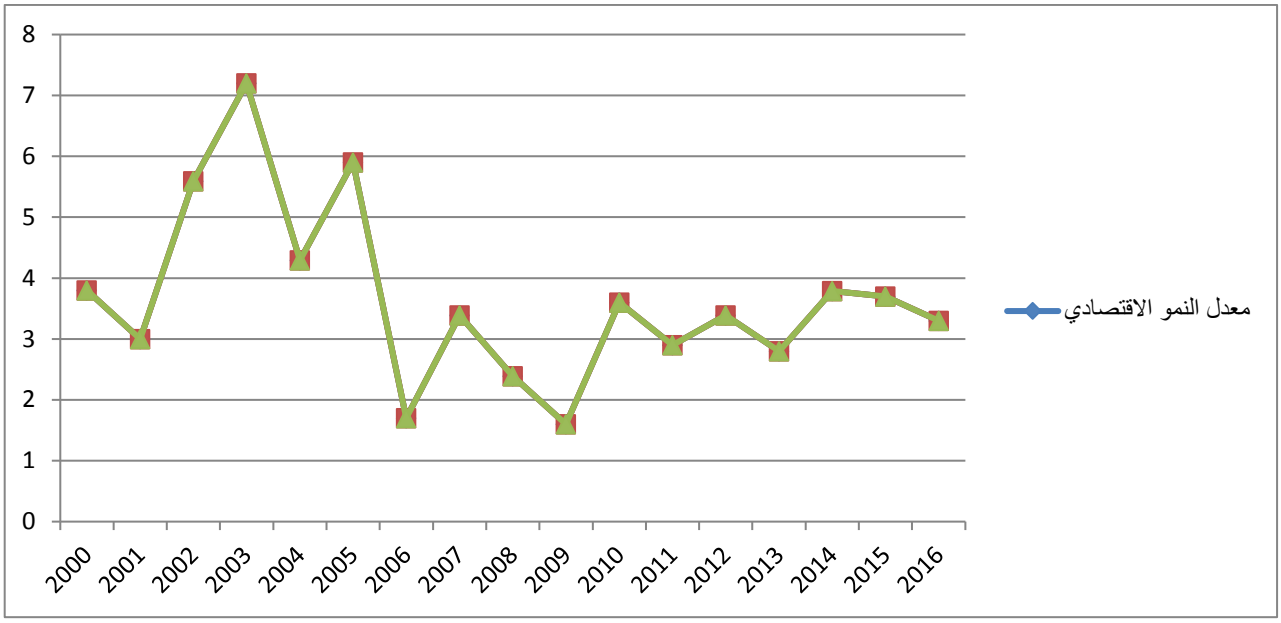

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (01) .

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أنه خلال السنة 2000 حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو ايجابية بعد فترة الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي يمكن ارجاعها بشكل أساسي إلى الطفرة المسجلة في أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي انعكس ايجابيا على أداء الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحسن مؤشر أداء الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق اصلاحات واسعة النطاق في إطار برنامج التعديل الهيكلي، ووضع الاقتصاد العالمي الذي كان جد ايجابي من خلال أسعار البترول المرتفعة حيث بلغ 28,89 دولار للبرميل سنة 2003، 38,63 دولار للبرميل سنة 2004، و54,54 دولار للبرميل سنة 2005، وقد سجلت هذه السنوات أعلى معدلات النمو الاقتصادي منذ سنة 2000، حيث سجلت معدل 07,2% في سنة 2003، و 04,30 %سنة 2004 ، و05,9 سنة 2005 و بقيت الجزائر محافظة على معدلات النمو الاقتصادي الايجابية رغم انخفاض أسعار البترول خاصة سنة 2014.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000-2016):

بهدف التعرف على تطور التجارة الخارجية في الجزائر وأثر التحرير التجاري عليها سيتم دراسة تطور كل من الميزان التجاري والهيكل السلعي للمبادلات التجارية للفترة (2000-2016).

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016).

من خلال الملاحظة الأولية للجدول رقم(02) نستنتج أن الميزان التجاري حقق نتائج موجبة ماعدا السنتين الأخيرتين 2015 و2016 التي كان فيها الرصيد سالبا، كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات فاقت 100% ماعدا السنوات السابقة الذكر وأقل نسبة تغطية كانت خلال السنتين الأخيرتين كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2016) الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية%
2000	22 031	9 173	12 858	240
2001	19 132	9 940	9 192	192
2002	18 825	12 009	6 816	157
2003	24 612	13 534	11 078	182
2004	32 083	18 308	11 775	175
2005	46 001	20 357	25 644	226
2006	54 613	20 457	23 157	254
2007	60 163	27 631	32 532	218
2008	79 298	39 479	38 819	201
2009	45 194	39 294	5 900	115
2010	57 053	40 473	16 580	140 96
2011	73 489	47 247	26 242	156
2012	71 866	50 376	21 490	143

2013	64 974	55 028	9 946	118
2014	62 886	58 580	4 306	107
2015	34 668	51 702	−17 034	67
2016	28 883	46 727	−17 844	62

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

1-Ministère des Finances, Direction Général des Douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de L'algérie1963-2010,Centre National de l'informatique et des Stastiques,2010.

2- Ministère des Finances, Direction Général des Douanes, Statistiques Du commerce de L'algérie années2005-2015,Centre National de l'informatique et des Stastiques,2015.

- Ministère des Finances, Direction Général des Douanes, Statistiques Du commerce exterieur de L'Algérie année2016,Centre National de l'informatique et des Stastiques,2016.

أ/ تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2009).

بسبب أحداث سبتمبر التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية انخفضت أسعار البترول، وهذا ما أدى الى تراجع معدل نمو الفائض الميزان التجاري خلال سنتي 2001 و 2002، بسبب تراجع حصيلة صادرات المحروقات، ليشهد فيما بعد مستوى متقارب، حتى سنة 2008 أين حقق أكبر فائض طيلة فترة الدراسة 38.819 مليون دولار، وهذا نتيجة زيادة قيمة الصادرات من جهة، وزيادة الواردات بمعدل أقل من الصادرات من جهة أخرى، أما في سنة 2009، تراجع الميزان التجاري، كانعكاس طبيعي لتداعيات الأزمة المالية العالمية وحالة الركود السائدة، وتراجع الطلب على البترول ومنه تقهقر الأسعار العالمية لهذه المادة الاستراتيجية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2009

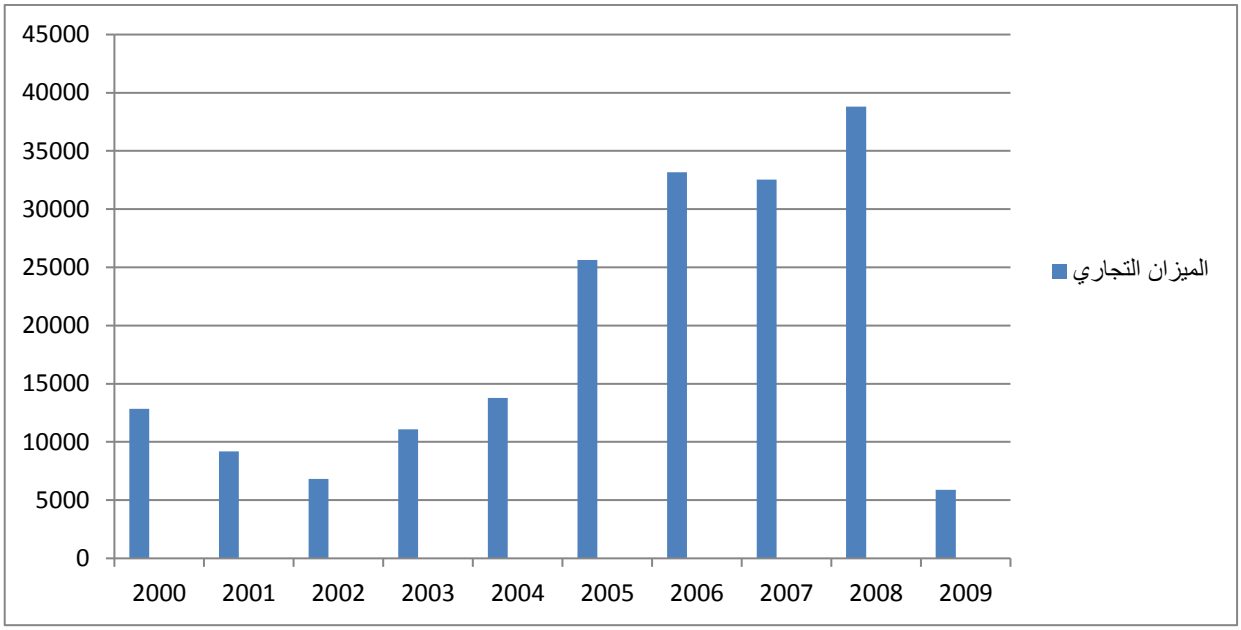

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02)

ب/ تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2016).

يبقى الميزان التجاري في الجزائر مرهونا بفاتورة استيرادية كبيرة مقارنة بحصيلة تصديرية تتحكم فيها عوامل خارجية، ويمكن تمثيل الفترة المدروسة في الشكل التالي.

الشكل رقم(03): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010-2016

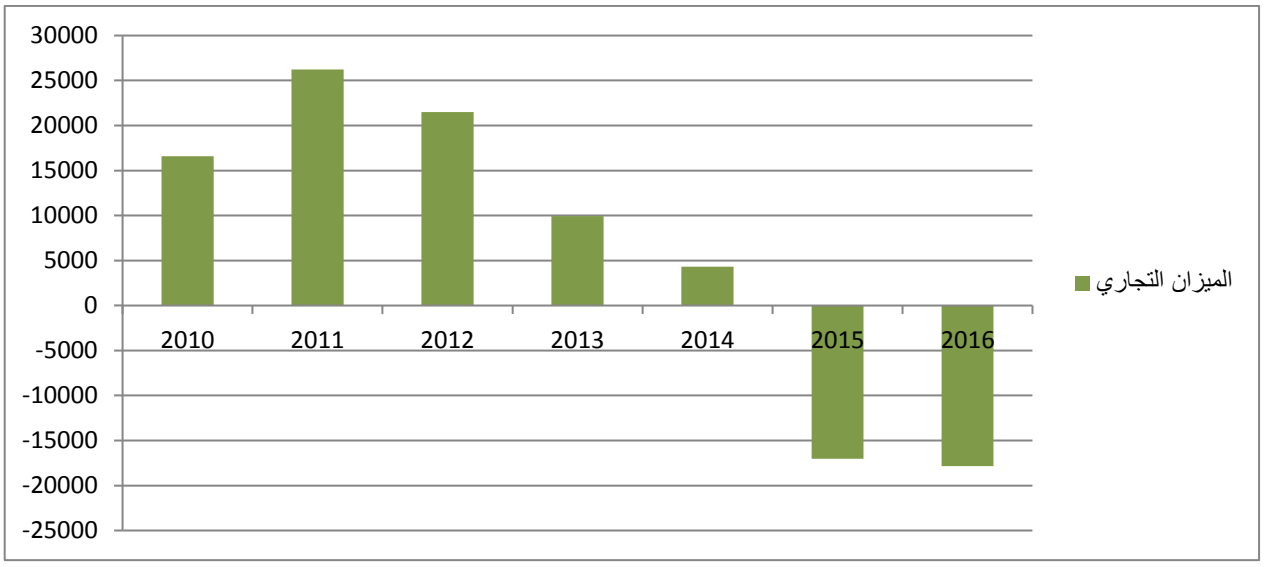

المصدر :من اعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(02)

من خلال الشكل، يمكن ملاحظة بشكل أكثر وضوحا، أن الميزان التجاري عرف فائضا خلال السنوات 2010، 2011، 2012 دون أن يكون لها منحنى نمو ثابت، وكاستمرار للانخفاض الذي شهدته سنة 2012، ظهر الميزان التجاري متراجعا خلال سنتي 2013 و2014، لينتهي بعجز واضح خلال آخر سنتين من فترة الدراسة، وهذا راجع الى انخفاض الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول، ورغم انكماش الفاتورة الاستيرادية، إلا أن الحصيلة المحققة من التصدير لم تستطع تحقيق التغطية الكافية.

الفرع الثاني: الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الخارجية الجزائرية(2000-2016).

إن تحليل الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية من شأنه أن يوضح المنتجات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية والتي تقوم بتصديرها، والمجموعات السلعية التي لا تتميز فيها بمزايا فتقوم باستيرادها، ومنه يتضح لنا القطاعات المنتجة والمسيطرة على المبادلات التجارية الجزائرية.

أ/ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال (2000-2016)

يلخص الجدول التالي الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال(2000-2016).

الجدول رقم (03): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال (2000-2016) الوحدة (مليون دولار)

السنوات		مـــــواد غذائية	طاقة و محروقات	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2000	القيمة	32	21 419	44	465	11	47	13	22 031
	النسبة	0,15	97,22	0,20	2,11	0,050	0,21	0,06	100
2001	القيمة	28	18 484	37	2,63	22	45	12	19 132
	النسبة	0,15	96,61	0,19	551	0,115	0,24	0,06	100
2002	القيمة	35	18 091	51	551	20	50	27	18 825
	النسبة	0,19	96,10	0,27	2,93	0,106	0,27	1,14	100
2003	القيمة	48	23 039	50	509	1	30	35	24 612
	النسبة	0,20	93,61	0,20	2,07	0,004	0,12	0,14	100
2004	القيمة	65	30 952	102	552	1	52	16	31 713

	النسبة	0,20	97,52	0,32	1,74	0,003	0,16	0,05	100
2005	القيمة	67	45 094	134	651		36	19	46 001
	النسبة	0,15	98,03	0,29	1,42	0,000	0,08	0,04	100
2006	القيمة	73	53 429	195	828	1	44	43	54 613
	النسبة	0,13	9783	0,36	1,52	0,002	46	35	60 136
2007	القيمة	88	58 831	169	993		46	35	60 163
	النسبة	0,15	97,79	0,28	1,65	0,000	0,08	0,06	100
2008	القيمة	119	77 361	334	1384	1	67	32	79 298
	النسبة	015	97,56	0,42	1,75	0,001	0,08	0,04	100
2009	القيمة	113	44 128	170	692		42	49	45 194
	النسبة	0,25	97,64	0,38	1,53	0,000	0,09	0,11	100
2010	القيمة	315	55 527	94	1056	1	30	30	57 053
	النسبة	0,55	97,33	0,16	1,85	0,002	0,05	0,05	100
2011	القيمة	355	71 427	161	1496		35	15	73 489
	النسبة	0,48	97,13	0,23	2,12	0,001	0,04	0,03	100
2012	القيمة	315	69 804	168	1527	1	32	19	71 866
	النسبة	0,62	96,90	0,17	2,24	0,001	0,04	0,03	100
2013	القيمة	402	62 960	109	1458		28	17	64 974
	النسبة	0,62	96,90	0,17	2,24	0,000	0,04	0,03	100
2014	القيمة	323	60 304	109	2121	2	16	11	62 886
	النسبة	0,51	95,89	0,17	3,37	0,003	0,03	0,02	100
2015	القيمة	235	32 699	106	1 597	1	19	11	62 886
	النسبة	0,68	94,32	0,31	4,61	0,003	0,05	0,03	28 883
2016	القيمة	327	27 102	84	1 299		53	18	28 883
	النسبة	1,13	93,83	0,29	4,50	0,000	0,18	0,06	100

المصدر:. Ministère des Finances ,op – cit

إن الملاحظ لمعطيات الجدول رقم (03) يلاحظ عدم استقرار الصادرات طول فترة الدراسة وهذا ما يتم توضيحه أكثر من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(04): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)

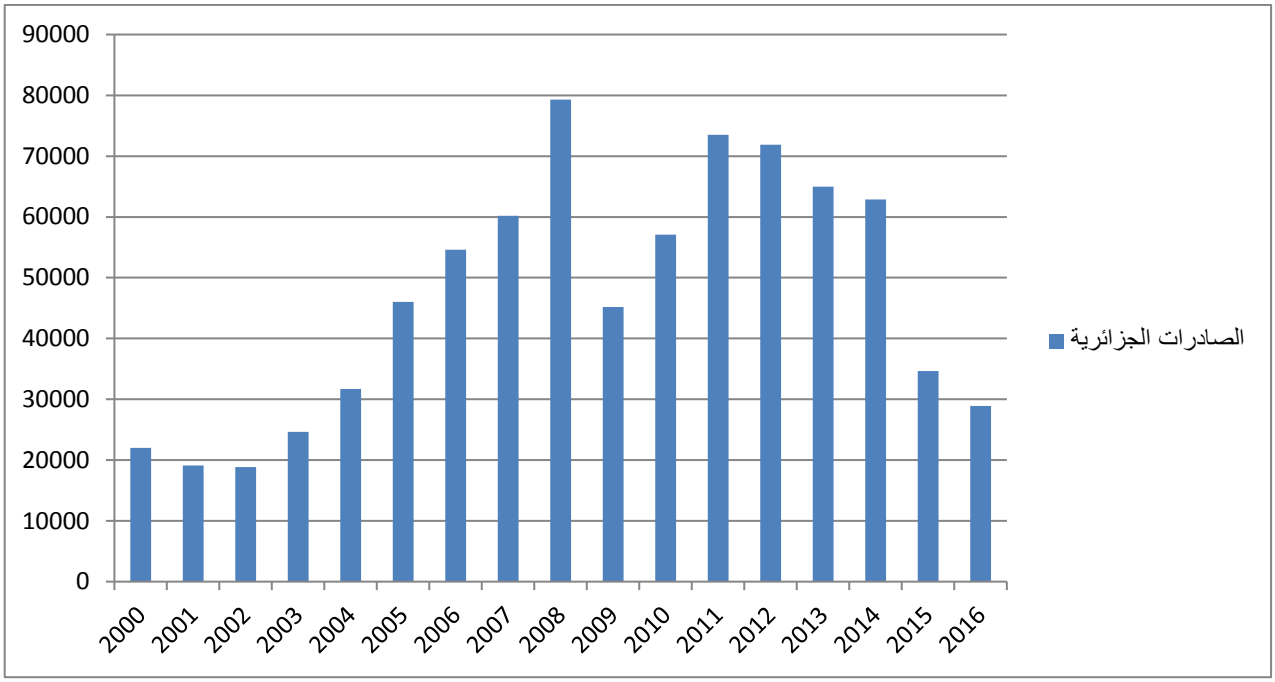

المصدر :من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (03)

من خلال احصائيات الجدول رقم (03) وبالاعتماد على الشكل يمكن تمييز الفترات التالية:

الفترة الأولى: شهدت الصادرات 2000-2002 تذبذبا يطغى عليه الانخفاض.

الفترة الثانية: ثم الفترة 2003-2008،سجلت ملاحظا من سنة إلى أخرى، وكانت سنة 2008 هي الأفضل طول فترة الدراسة بقيمة 79.298 مليون دولار.

الفترة الثالثة: تعود الصادرات الى التذبذب مرة أخرى، لكن في مستويات مرتفعة مقارنة بالفترة الأولى، خاصة خلال السنتين المتتاليتين 2011 و2012 بقيمة 73.489 و71.866 مليون دولار على التوالي، إلا أن سنتي 2015 و2016 سجلتا تراجعا ملحوظا.

من خلال إحصائيات الجدول رقم(03) والملاحظات السابقة يمكن القول أن هناك عدم استقرار في الصادرات الجزائرية، وكانت تختلف من مرحلة إلى أخرى وتعود هذه التقلبات في الأساس إلى تقلبات أسعار النفط، الذي يسيطر وبشكل واضح على الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية، وهذا ما يؤكده الشكل التالي:

الشكل(05): تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات للفترة 2000-2016

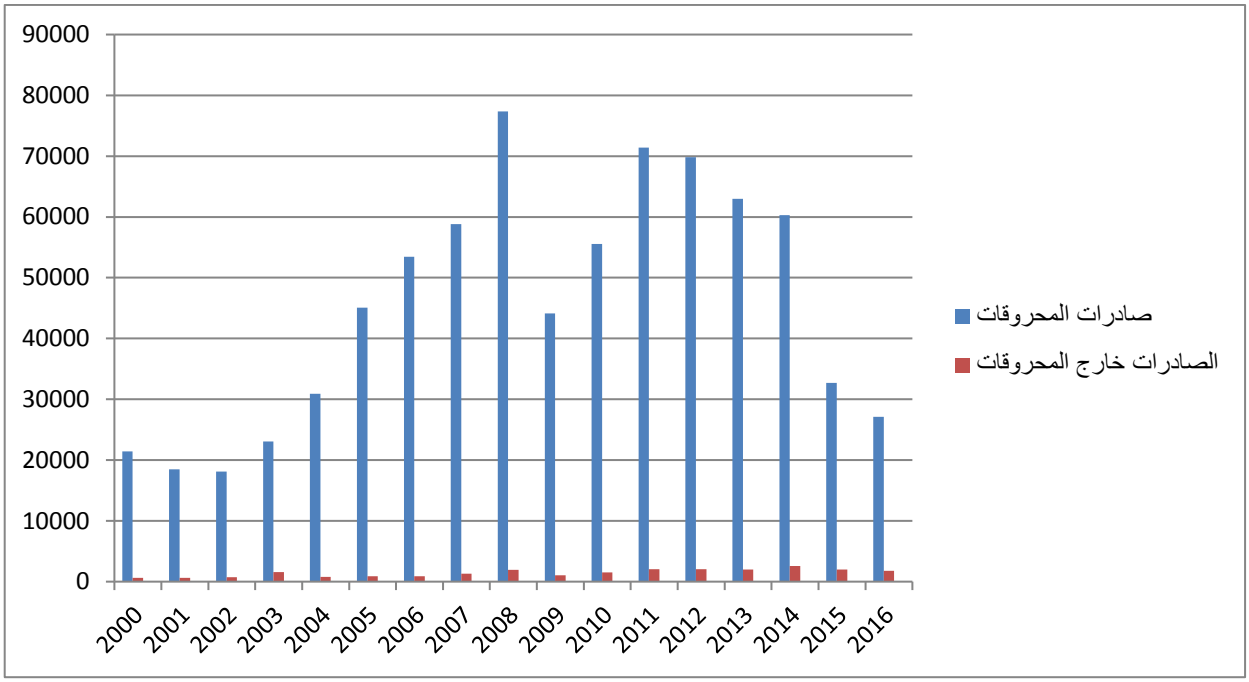

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(03)

إن عدم وضوح الصادرات خارج المحروقات بيانيا يؤكد حقيقة تبعية الاقتصاد الجزائري التامة إلى قطاع المحروقات، التي تشكل ما يفوق 96%من نسبة الصادرات، أما الباقي فقد بلغت في أحسن أحوالها،59%، ومنه لا وجود لإنتاج حقيقي وتنافسي، وهذا يعرض الاقتصاد الوطني لتقلبات أسعار النفط ويجعله رهينا لها، ومنه يمكن القول أن سياسة التحرير التجاري التي اعتمدتها الجزائر لم يكن لها الأثر الايجابي على تنويع تشكيلة الصادرات مما يلزم الدولة مراجعة سياستها الاقتصادية والبحث على القطاعات التي يمكن ان تحقق التغيير والتنويع.

ب/ الهيكل السلعي للواردات الجزائرية (2000-2016).

لمعرفة تشكيلة الهيكل السلعي للواردات الجزائرية ومدى تطورها خلال فترة الدراسة تم إدراجها في الجدول رقم (04) وإسقاطها بيانيا في الشكل رقم (06).

الجدول رقم (04):الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2016) الوحدة(مليون دولار)

السنوات		مواد غذائية	طاقة و محروقات	مواد اولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2000	القيمة	2 415	129	428	1 655	85	3 068	1 393	9 173
	النسبة	26,33	1,41	4,67	18,04	0,93	33,45	15,19	100
2001	القيمة	2 395	139	478	1 872	155	3 435	1 466	9 940
	النسبة	24,09	1,40	4,81	18,83	1,56	34,56	14,75	100
2002	القيمة	2 740	145	51	2 336	148	4 423	1 655	12 009
	النسبة	22,82	1,21	4,68	19,45	1,23	36,83	13,78	100
2003	القيمة	2687	114	689	2 857	129	4 955	2 112	13 534
	النسبة	19,85	0,84	5,09	21,11	0,95	36,61	15,61	100
2004	القيمة	3 597	173	784	3 645	193	7 139	2 797	18 308
	النسبة	19,65	0,94	4,28	19,91	0,94	38,99	15,28	100
2005	القيمة	3 587	212	751	4 088	160	8 452	3 107	20 375
	النسبة	17,60	1,04	3,69	20,06	0,79	41,48	15,25	100
2006	القيمة	3 800	244	843	4 934	96	8 528	3 011	21 456
	النسبة	17,71	1,14	3,93	23,00	0,45	39,75	14,03	100
2007	القيمة	4 954	324	1 325	7 105	146	10 026	3 751	27 631
	النسبة	17,93	1,17	4,80	25,71	0,53	36,29	13,58	100
2008	القيمة	7 813	594	1 394	10 014	174	13 093	6 397	39 479
	النسبة	19,79	1,50	3,53	25,37	0,44	33,16	16,20	100
2009	القيمة	5 863	549	1 200	10 165	233	15 139	6 145	39 294
	النسبة	14,92	1,40	3,05	25,87	0,59	38,53	15,64	100
2010	القيمة	6 058	955	1 409	10 098	341	15 776	5 836	57 053
	النسبة	14,97	2,36	3,48	24,95	0,84	38,98	14,42	100
2011	القيمة	9 850	1 164	1 783	10 685	387	16 050	7 328	47 247
	النسبة	20,85	2,46	3,77	22,62	0,82	33,97	15,51	100
2012	القيمة	9 022	4 955	1 839	10 629	330	13 604	9 997	50 376
	النسبة	17,91	9,84	3,65	21,10	0,66	27,00	19,84	100
2013	القيمة	9 580	4 385	1 841	11 310	508	16 194	11 210	55 028
	النسبة	17,41	7,97	3,35	20,55	0,92	29,43	20,37	100

2014	**القيمة**	11 005	2 879	1 891	12 852	658	18 961	10 334	58 580
	النسبة	18,79	4,91	3,23	21,94	1,12	32,37	17,64	100
2015	**القيمة**	9 316	2 376	1 560	12 034	664	17 076	8 676	51 702
	النسبة	0,68	94,32	0,31	4,61	0,003	0,05	0,03	28 883
2016	**القيمة**	8 224	1 292	1 559	11 482	501	15 394	8 275	46 727
	النسبة	17,60	2,76	3,34	24,57	1,07	32,94	.17,71	100

المصدر:Ministère des Finances ,op - cit.

الشكل رقم(06): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016

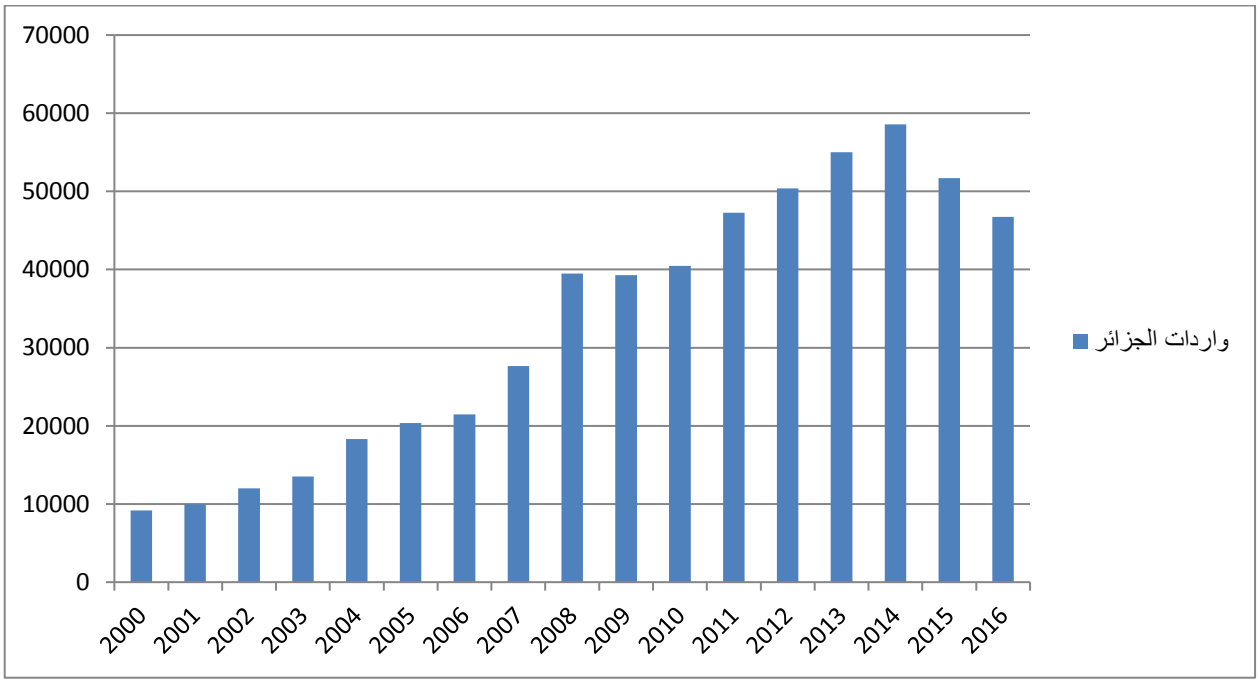

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (04)

من خلال الشكل والجدول السابق، يمكن ملاحظة أن الواردات في الجزائر تطورت عبر ثلاث مراحل، حيث كانت فاتورة الاستيراد منخفضة بداية الألفينيات تطبيقا لوصفة صندوق النقد الدولي في إطار الخصخصة وتعديل المتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها وضعية الميزان التجاري وسعر صرف الدينار، لتتسارع فيما بعد وتيرة الاستيراد سنة تلو الاخرى انطلاقا من سنة 2002 إلى سنة 2014، وهذا راجع للفوائض المحققة من خلال التصدير وتحسن الوضعية الاقتصادية، وسعي السلطات لاستيراد المواد والتكنولوجيات ذات الأهمية في العملية

الانتاجية، لكن بمجرد تراجع سعر النفط خلال الفترة 2015–2016 تراجع السلوك الاستيرادي ممارسة لسياسة ترشيد الانفاق وجلب السلع ذات الأهمية فقط.

ويمكن فهم النشاط الاستيرادي الجزائري من خلال تحليل سلسلة المستوردات من حيث الأهمية، والتي يمكن ترتيبها كالتالي:

أولا: سلع التجهيز الصناعي: تحتل النسبة الأكبر من حجم الواردات طيلة فترة الدراسة، وهذا يدل على توجه الدولة للاهتمام بالقطاع الصناعي بالإضافة الى بنا الهياكل القاعدية للبلاد والذي يتطلب تجهيزات ومعدات صناعية مختلفة

ثانيا :المواد الغذائية : تأتي في المرتبة الثانية بعد سلع التجهيز الصناعي طول الفترة 2000 إلى 2002، وفي الفترة من 2003 إلى 2016 تحتل المرتبة الثالثة بعد المواد نصف المصنعة. وهذا يفسر من جانب تحسن الانتاج الوطني الفلاحي، ومن جانب آخر الدولة تسعى لتقليص فاتورة المواد الغذائية مقابل دعم وتشجيع المنتوج المحلي من خلال استيراد التجهيزات والمواد اللازمة لذلك.

ثالثا: المواد نصف مصنعة :تحتل المرتبة الثالثة بعد سلع التجهيز الصناعي والمواد الغذائية وذلك من 2000 الى غاية سنة 2002، وخلال الفترة 2003 إلى احتلت المرتبة الثانية وهذا دليل على توجه الدولة الى النهوض بالقطاع الصناعي.

رابعا: باقي الواردات مجتمعة: وتتكون من طاقات ومحروقات، وسلع التجهيز الفلاحي وسلع غير غذائية، لكن ما يمكن ملاحظته أن الجزائر لا تملك القدرة على اشتقاق العديد من المواد من المحروقات فتضطر الى استيرادها، كما انها لم تول الفلاحة الاهتمام الكافي حتى تكون التجهيزات الفلاحية من السلع الاكثر استيرادا حتى تتمكن من النهوض بالفلاحة ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية للجزائر(2000-2016)

تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية يمكننا من تحديد المناطق التي تتعامل معها الجزائر بصفة أساسية في التصدير والاستيراد والي يمكن من خلالها استنتاج مدة تأثير عقد اتفاقات الشراكة ومحاولة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المبادلات التجارية الجزائرية.

أولا :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016).

جدول رقم(05): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 2000-2016 الوحدة (مليون دولار).

السنوات		الاتحاد الأوروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول أوروبية اخرى	دول آسيا	امريكا اللاتينية	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
2000	القيمة	12 792	5 835	181	1 672	210	-	55	254	42	22 031
	النسبة	58,06	26,49	0,82	7,59	0,95	0,00	0,250	1,15	0,19	100
2001	القيمة	12 344	4 549	87	1 037	476	23	315	275	26	19 132
	النسبة	64,52	23,78	0,45	5,42	2,49	0,12	1,646	1,44	0,14	100
2002	القيمة	12 100	4 602	130	951	456	38	248	250	50	18 825
	النسبة	64,28	24,45	0,69	5,05	2,42	0,20	1,317	1,33	0,27	100
2003	القيمة	14 096	7 098	296	1 235	529	-	327	248	7	23 836
	النسبة	59,14	29,78	1,24	5,18	2,22	0,00	1,372	1,04	0,03	100
2004	القيمة	18 325	10 068	174	1 480	699	-	604	337	26	31 713
	النسبة	57,78	31,75	0,55	4,67	2,20	0,00	1,905	1,06	0,08	100
2005	القيمة	25 593	14 963	15	1243		-	321	418	49	46 001
	النسبة	55,64	32,53	0,03	6,79	0,00	0,00	1,350	0,91	0,11	100
2006	القيمة	28 750	20 546	7	2 398	1 792	-	951	515	14	54 613
	النسبة	52,64	37,62	0,01	4,39	3,28	0,00	1,741	0,94	0,03	100
2007	القيمة	26 833	25 387	7	2 596	4 004	55	479	760	42	60 163
	النسبة	44,60	42,20	0,01	4,31	6,66	0,09	0,796	1,26	0,07	100
2008	القيمة	41 246	28 614	10	2 875	3 765	-	797	1 626	365	79 298
	النسبة	52,01	36,08	0,01	3,63	4,75	0,00	1,005	2,05	0,46	100
2009	القيمة	23 186	15 326	7	1 841	3 320	-	564	857	93	45 194

	النسبة	51,30	33,91	0,02	4,07	7,35	0,00	12,248	1,90	0,21	100
2010	القيمة	28 009	20 278	10	2 620	4 082	-	694	1 281	79	57 053
	النسبة	49,09	35,54	0,02	4,59	7,15	0,00	1,216	2,25	0,14	100
2011	القيمة	37 307	24 059	102	4 270	5 168	41	810	1 586	146	73 489
	النسبة	50,77	32,74	0,14	5,81	7,03	0,06	1,102	2,16	0,20	100
2012	القيمة	39 797	20 029	36	4 228	4 683	-	958	2 073	62	71 866
	النسبة	55,38	27,87	0,05	5,88	6,52	0,00	1,333	2,88	0,09	100
2013	القيمة	41 277	12 210	52	3 211	4 697	-	797	2 639	91	64 974
	النسبة	63,53	18,79	0,08	4,94	7,23	0,00	1,227	4,06	0,14	100
2014	القيمة	40 378	10 344	98	3 183	5 060	-	648	3 065	110	62 886
	النسبة	64,21	16,45	0,16	5,06	8,06	0,00	1,030	4,87	0,17	100
2015	القيمة	22 976	5 288	37	1 683	2 409	71	572	1 550	82	34 668
	النسبة	66,27	15,25	0,11	4,85	6,95	0,20	1,650	4,47	0,24	100
2016	القيمة	16 739	6 251	80	1 678	2 331		358	1 368	51	28 883
	النسبة	57,95	21,64	0,28	5,81	8,07	0,00	1,333	4,74	0,18	100

المصدر: Ministère des Finances ,op - cit

يمكن ترتيب أهم وجهات الصادرات الجزائرية حسب الجدول رقم (05) كما يلي:

1- الاتحاد الأوروبي: يعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك في المبادلات التجارية الجزائرية؛ حيث أنه طول فترة الدراسة بقي الاتحاد الأوروبي يستحوذ على أكثر من 50% من اجمالي الصادرات، وهذا يرجع إلى عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية وحتى جغرافية.

إلا أن ما يمكن ملاحظته أيضا هو انخفاض التصدير الى هذه المنطقة، رغم عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005، ثم عاودت الارتفاع في السنوات الأخيرة لتصل الى 66.27%سنة 2015، لكن تبقى منخفضة عما كانت عليه، وهذا دليل على الوعي بأهمية التنويع من جهة، ومن جهة أخرى وضع الاتحاد الأوروبي شروطا تعجيزية لدخول المنتوجات الجزائرية للسوق الاوروبية بهدف حماية المنتوج للأوروبي، وعلى الرغم من ذلك يبقى الاتحاد الأوروبي يحتل الصدارة ضمن قائمة المناطق الجغرافية للصادرات الجزائرية.

2-دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: وهي ثاني مستورد من الجزائر، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة التصدير لها طول فترة الدراسة مع وجود انخفاض في بعض السنوات، خاصة

خلال الفترة 2013-2016، وعلى الرغم من ذلك تبقى ثاني اتجاه للتصدير بعد الاتحاد الأوروبي.

3- أمريكا اللاتينية: نلاحظ أن الصادرات اتجاه أمريكا اللاتينية عرفت تذبذبات بين الانخفاض والارتفاع، ومنه لم تعرف منحى محددا، هذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة في البحث عن سوق جديدة للمنتوج الجزائري في أمريكا اللاتينية، ومنه تفويت الفرصة لتحقيق فوائض مالية جديدة.

4- دول آسيا: لم تتجاوز نسبة التصدير الى دول اسيا 2.50%من سنة2000 إلى سنة 2004 لترتفع فيما بعد حيث كانت أعلى نسبة 8.05%سنة 2014، لكنها تبقى غير كافية رغم الفرص الكثيرة التي تنتظر المنتوج الجزائري في آسيا أكبر سوق استهلاكية نتيجة الكثافة السكانية التي تميزها.

5- دول المغرب العربي: نلاحظ أن النسب ضئيلة جدا، وهذا لتشابه السلع المنتجة، ووجود بعض الخلافات والقيود، وأن كنا نلاحظ ارتفاع النسبة نوعا ما في السنوات الأخيرة إلا أن أحسن نسبة لم تتجاوز 5% طيلة فترة الدراسة.

6- الدول العربية ودول افريقيا: تأتي في مؤخرة الترتيب اذ نسبة التصدير اليها ضئيلة جدا، وعلى الرغم من انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الواضح في المبادلات التجارية.

الشكل رقم(7): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال 2000-2016

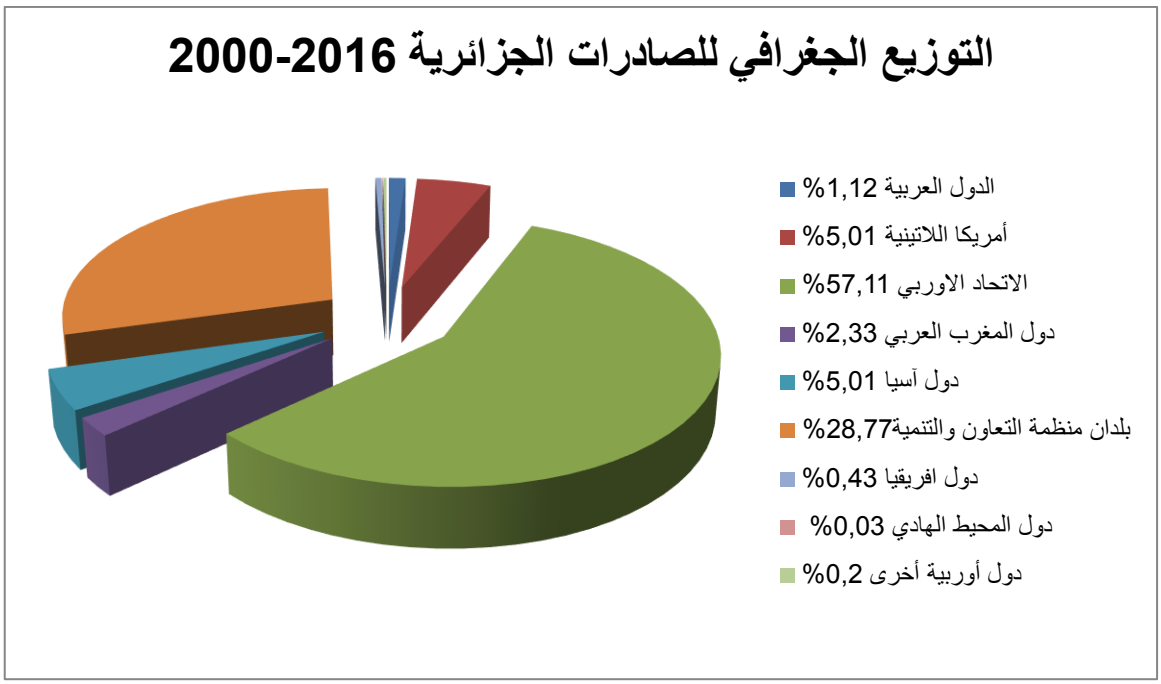

المصدر :من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (05)

من خلال الشكل، يمكن معرفة حجم الفرص التي تضيعها التجارة الجزائرية، فالتنويع الذي تنتهجه يبقى شكليا وليس استراتيجيا فالجزائر لا تبحث عن أسواق جديدة، خاصة في دول المغرب والعربية وإفريقيا، وهذا لغياب الإرادة الحقيقية في تبادل المنافع، فالمنتوج الجزائري يبقى منافسا للمنتجات التي تصنع في دول ذات مستوى اقتصادي متقارب، كما يمكن للجهاز الانتاجي استغلال الميزة التفاضلية التي يتمتع بها مقارنة بالدول المجاورة ، فالشريك الأوروبي يبقى أكثر تطورا وقوة في فرض شروط التصدير.

ثانيا :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة2000-2016.

الجدول رقم(6): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة2000-2016 الوحدة(مليون دولار)

السنوات		الاتحاد الأوروبي	بلدان منظمة التعاون والتنمية	دول اوروبية اخرى	دول آسيا	أمريكا اللاتينية	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
2000	القيمة	5 256	2 194	603	124	599	64	144	52	119	9 173
	النسبة	57,30	23,92	6,57	1,35	6,53	0,70	1,570	0,57	1,30	100
2001	القيمة	5 903	2 125	636	269	579	92	72	275	85	9 940
	النسبة	59,39	21,38	6,40	2,71	5,82	1,80	0,926	0,72	0,86	100
2002	القيمة	6 732	2 485	757	385	943	127	366	127	87	12 009
	النسبة	56,06	20,69	6,30	3,21	7,85	1,06	3,048	1,06	0,72	100
2003	القيمة	7 954	2 242	855	567	1 206	47	418	120	125	13 534
	النسبة	58,77	16,57	6,32	4,19	8,91	0,35	3,089	0,89	0,98	100
2004	القيمة	10 109	3 110	1 526	1 071	1 554	66	474	160	129	18 199
	النسبة	55,55	17,09	8,39	5,88	8,54	0,36	2,605	0,88	0,71	100
2005	القيمة	11 219	3 506	1 088	1 248	2 504		427	217	148	20 357
	النسبة	55,11	17,22	5,34	6,13	12,30	0,00	2,098	1,07	0,73	100
2006	القيمة	11 729	3 738	777	1 281	3 055		493	235	148	21 456
	النسبة	54,67	17,42	3,62	5,97	14,24	0,00	2,298	1,10	0,69	100
2007	القيمة	14 427	5 363	715	1 672	4 318		621	284	231	27 631
	النسبة	52,21	19,41	2,59	6,05		0,00	2,247	1,03	0,84	100
2008	القيمة	20 985	7 245	659	6 916	2 179		705	395	395	34 479
	النسبة	60,86	21,01	1,91	20,06	6,32	0,00	2,045	1,15	1,15	100
2009	القيمة	20 772	6 435	728	1 866	7 574	2	1 089	478	350	29439
	النسبة	52,86	16,38	1,85	4,75	19,28	0,01	2,771	1,22	0,89	100
2010	القيمة	20 704	6 519	388	2 380	8 280		1 262	544	396	40 473
	النسبة	51,16	16,11	0,96	5,88	20,46	0,00	3,118	1,34	0,98	100
2011	القيمة	24 616	6 219	579	3 931	3 873		1 760	691	578	47 247
	النسبة	52,10	13,16	1,23	8,23	18,78	0,00	3,725	1,46	1,22	100
2012	القيمة	26 333	6 160	1 652	3 590	9 538		1 555	807	741	50 376
	النسبة	52,27	12,23	3,28	7,13	18,93	0,00	3,087	1,60	1,47	100
2013	القيمة	28 724	6 965	1 213	3 466	10 623		2 414	1 029	594	55 028
	النسبة	52,20	12,66	2,20	6,30	19,30	0,00	4,387	1,87	1,08	100

2014	القيمة	29 684	8 436	886	3 815	12 619		1 962	738	440	58 580
	النسبة	50,67	14,40	1,51	6,51	21,54	0,00	3,349	1,26	0,75	100
2015	القيمة	25 485	7 363	1 225	2 822	11 850		1 918	680	359	51 702
	النسبة	49,29	14,24	2,37	5,46	22,92	0,00	13,710	1,32	0,69	100
2016	القيمة	22 179	6 295	909	2 857	11 618	–	1 934	697	238	46 727
	النسبة	47,47	13,47	1,95	6,11	24,86	0,00	4,139	1,49	0,51	100

المصدر:Ministère des Finances¸op-cit

يمكن ترتيب أهم وجهات الواردات الجزائرية حسب الجدول رقم (05) كما يلي:

1-الاتحاد الأوروبي: يعتبر الاتحاد الأوروبي اهم شريك تجاري للجزائر، إذ نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة الاستيراد منه، إذ على العموم تفوق هذه النسبة 50%، وإن كانت عرفت تراجعا ملحوظا خاصة في السنتين الأخيرتين حيث في سنة 2015 كانت النسبة 49.29%وفي سنة 2016 بلغت47.47% وهذا راجع لانخفاض قيمة الواردات عموما، لكن على العموم لم يؤثر ذلك على تصدير الاتحاد الأوروبي قائمة الموردين الرئيسيين للجزائر.

2- دول منظمة التعاون والتنمية: تعتبر دول هذه المجموعة ثاني مورد للجزائر طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2008، لتبدأ بالانخفاض وتتراجع الى المرتبة الثالثة انطلاقا من سنة 2008، وهذا ما يمكن تفسيره بالتوجه نحو المورد الآسيوي من جهة، وانضمام بعض الدول الأوروبية للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

3- دول آسيا :تعتبر دول آسيا المورد الثالث للجزائر بعد كل من الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية وذلك من سنة 2000 الى سنة 2008، إذ نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسب المبادلات كانت ضئيلة لكن هي في ارتفاع مستمر حيث وصلت 19.28%سنة 2009 محققة بذلك المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي.

4- باقي الدول: بالإضافة إلى الدول والمجموعات السابقة تستورد الجزائر من جهات أخرى مثل دول أوروبية ودول أمريكا اللاتينية حيث من خلال معطيات الجدول نلاحظ تقارب نسب

التبادل بينهما إلا أنه في السنوات الأخيرة نلاحظ ارتفاع نسبة الاستيراد من أمريكا اللاتينية عكس الدول الأوروبية.

كما تستورد الجزائر من دول المحيط العادي، ودول المغرب العربي والدول العربية، لكن اجمالي الواردات من هذه الدول ضئيل جدا، وما يشد الانتباه ضعف الاستيراد والتصدير من وإلى الدول العربية طول فترة الدراسة؛ حيث أن أعلى نسبة كانت سنة 2014 ولم تتجاوز حتى 4.50%، هذا ما يدل على عدم نجاعة الاتفاقيات المبرمة.

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (8): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة2000-2016.

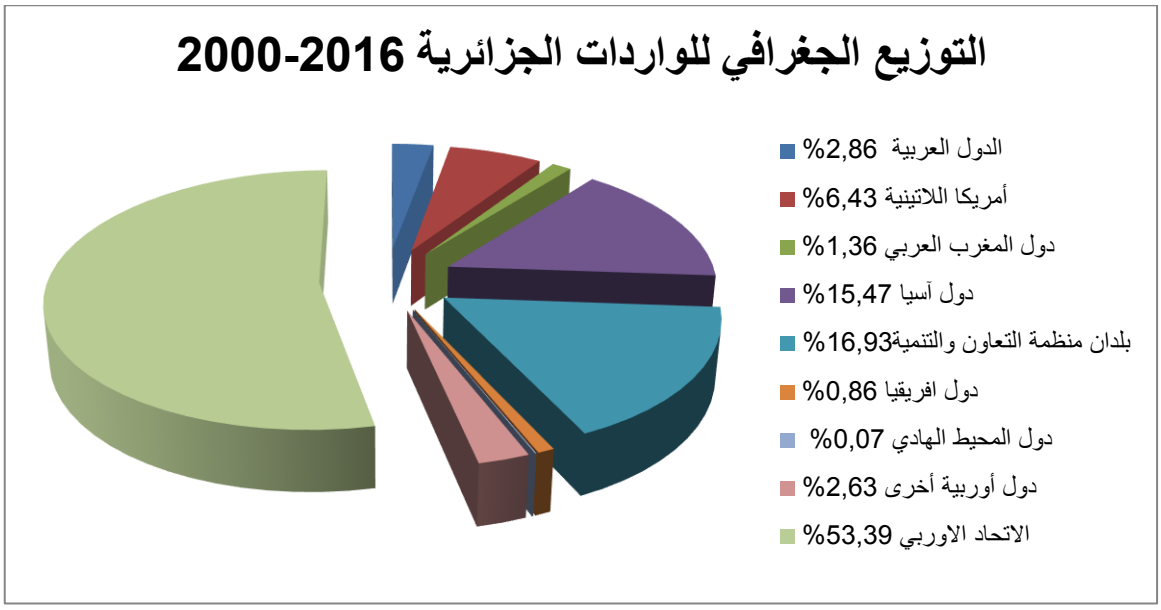

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(06)

لا تزال الجزائر متأثرة بالعلاقات التاريخية والسياسية مع الاتحاد الأوروبي، ومنه فهي تستورد منتجات مرتفعة السعر بسبب ضعف العملة المحلية مقارنة بالأوروبية، وهذا بغض النظر عن جودة المستوردات، مما يكبد الميزان التجاري عجزا مستمرا، رغم الفوائض المحققة بسبب ارتفاع سعر البترول، لذلك يجب أن تستفيد الجزائر من اتفاقيات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التجارة العربية الكبرى، حتى تتخلص من القيود الأوروبية التي لا تزال ترهن التجارة الخارجية في الجزائر ومنه الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: مشاكل ومتطلبات نجاح التحرير التجاري في الجزائر.

من خلال ما سبق فان الجزائر تمارس التجارة الخارجية ضمن محيط دولي ووطني يتميز بالتغير، لذلك وجب معرفة كيفية تأثير هذه الآليات وتلافي ما هو سلبي منها، الى جانب تحديد النقائص التي تعرقل الاستفادة من هذا المحيط الجديد.

المطلب الأول: مشكلات التجارة الخارجية في الجزائر.

يعاني الاقتصاد الجزائري من ثقل فاتورة الواردات، ونتائج جد ضعيفة في التصدير خارج المحروقات، وهذا ما يجعلنا نتناول مشكلات التجارة الخارجية في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة:

الفرع الأول: مشكلات مرتبطة بالمؤسسة :تعاني المؤسسة الجزائرية من عدة عراقيل داخلية تحول دون ممارستها التجارة الخارجية بشكل فعال، والتي تتلخص في النقاط التالية[1]:

1-غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف المؤسسات، وتطبيق عشوائي وغير احترافي لإجراءات العمل المنصوص عليها في التجارة الخارجية، وعدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط العملية الانتاجية بموقع السلعة في السوق.

2-عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات، وغياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على فرص الابداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.

3-غياب كلي في بعض المؤسسات لهياكل تتكفل بوظيفة التصدير(التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة)، وتمتد جذور ضعف هذه الوظيفة إلى ضعف مصالح البيع في السوق

[1]- وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة ، 2002، ص ص 12- 13.

الوطنية إلى جانب شبه كلي لقنوات توزيع خاصة ترتكز على الجانب التصديري، كما تسجل انعدام خدمات ما بعد البيع[1].

4- تبعثر الصناعات الجزائرية جغرافيا وقطاعيا، رغم وجود الكثير من المناطق الصناعية، مما يحول دون وجود علاقات شراكة وتعاون فيما بينها.

7-التركيز السلعي وتوجه المؤسسات الجزائرية لأسواق تقليدية شديدة المنافسة، والمتمثلة في السوق الأوروبية، متجاهلة فرصها في الأسواق العربية خاصة[2].

الفرع الثاني: مشكلات مرتبطة بالبيئة الداخلية : تشوب البيئة الاقتصادية والقانونية في الجزائر العديد من السلبيات التي تؤثر على التجارة الخارجية وتثبط نشاط المؤسسات فيها:

1-غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية من طرف السلطات المعنية، مما خلق متعاملين اقتصاديين جزائريين يميلون لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير، وهذا ساهم في انعدام الخبرة لديهم والحيلولة دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، ولقد تجلت هذه الوضعية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الانتاجي الوطني.

2-عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولا من حيث الكمية وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض انتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

3-نقائص على مستوى الموانئ و وسائل النقل المختلفة، سواء من حيث العدد أو تجهيزات التخزين والتنضيد والتبريد، إلى جانب اهتلاك شبكة السكك الحديدية، وضعف الأسطول الجوي.

---

[1]- وصاف سعيدي، **مرجع سابق**، ص13.

[2]- علي مسعودي، **واقع التجارة الخارجية وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري، 1990- 2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2012-2013، ص ص 89- 90.

4-ضعف جاذبية المناخ للاستثمارات الأجنبية التي لها علاقة وطيدة بالتصدير من خلال نقل التكنولوجيا المتطورة، والخبرة في الإدارة إلى جانب فتح سوق العالمية المرتبطة بها.

5-ضعف الترويج للمنتوج الجزائري في الخارج، من خلال عدم منح صلاحيات أوسع لوكالة ترقية التجارة الخارجية، وغرف الصناعة والتجارة وغيرها من المؤسسات.

6- البيروقراطية والفساد الإداري، حيث يجد المتعامل نفسه مطالبا بموافقة العشرات من الجهات ودفع الرشوة أحيانا، وقد تتعرض السلع للتلف قبل إنها الاجراءات، إلى جانب المشكلات المتعلقة بإدارة الجمارك، من خلال تمركزها الإداري وعدم تعميم نظام الإعلام الآلي في التسيير وضعف تكوين الأعوان في مجال تقييم وتسيير المزايا الجمركية.

الفرع الثالث: مشكلات مرتبطة بالبيئة الخارجية: أمليت على الجزائر خطوات التحرير التجاري في محيط دولي تميزه التحولات العالمية التالية[1]:

- العولمة الاقتصادية وما تفرضه على المنتوج من حيث الجودة والسعر.

- التعامل مع التكتلات الاقتصادية.

- سيطرة معايير التعامل الدولي على العلاقات الاقتصادية.

- الشرطية، التي تربط التعامل الاقتصادي بعوامل الأمن والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وحماية البيئة لذلك وجدت الجزائر نفسها غير مهيأة بشكل فعلي لخطوات التحرير التجاري وأقحمت في بيئة خارجية ذات شروط قد لا تخدم المصلحة الوطنية دائما، بل قد تؤدي الى مواجهة مخاطر جمة تهدد هذه المصلحة، ويمكن تلخيص ملامح هذه البيئة في النقاط التالية:

[1]- علي مسعودي، **مرجع سابق**، ص ص 84-87.

أولا :المنافسة: وجدت الصادرات الجزائرية من غير المحروقات نفسها في بيئة تنافسية مختلفة كثيرا، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فرضتها العولمة، فقد تمخضت عنها ما يلي:

1-ضرورة اقتحام الأسواق العالمية المرتبطة بمنظمات وأسواق دولية واقليمية.

2-تعاظم الكون المعرفي والتكنولوجي في السلع والخدمات ذات الطلب العالمي مقابل تراجع المكون المادي من مواد اولية وخامات.

3- تغير الزبون والمورد من محلي وطني الى عالمي بسبب ثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

ثانيا: تعثر محاولات التكتل والاندماج: إن الجزائر في كل خطوة من خطوات التحري، كانت تجد نفسها أمام عدة تضحيات أو عراقيل تربك عمليات التفاوض، عند كل خطوة، حيث:

1-منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: رغم أن دخول الجزائر لهذه المنطقة يعد متنفسا عربيا للضغوطات التي تفرضها المستجدات العالمية، إلا أنها لم تندمج بعد بشكل جيد بسبب ضغط الصناعات المحلية على أن تبقى السوق الوطنية مغلقة، إلى جانب التراجع عن تحرير العديد من السلع، كما أن لم يتم الاتفاق بعد على وضع قواعد منشأة عربية تفضيلية، هذا الاتفاق الذي سيساهم بشكل فعال في ترقية التبادل التجاري العربي من خلال اكساب السلع المتبادلة هذه القواعد، وعليه دخول الجزائر للمنطقة لم يتم وفق دراسة جيدة كما أنها لم تستعد بالشكل المطلوب.

2-الشراكة الأورو متوسطية: لا يبدو أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيصل إلى الهدف المرجو منه وذلك بسبب بطء الطرف الأوروبي في المصادقة على بعض والاتفاقيات كما أن البنود التي هي محل تفاوض تصل إلى ترتيبات مكبلة للطرف الجزائري، ومن بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر في إطار اتفاق الشراكة:

1- التزايد في عجز الميزان التجاري بسبب طفرة الواردات ذات الميزة التنافسية، مقارنة بمنتوج محلي يصعب تسويقه حتى وطنيا[1]، ويقدر ما يفقده الميزان التجاري بمبلغ 1.3 مليار دولار سنويا جراء اتفاق الشراكة[2].

2- إن الجزائر لم تحضر نفسها بالشكل الذي يضمن دخولها اتفاق الشراكة بشكل تنافسي، بسبب عدم الاستفادة من المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي، كما انها لم تقم بخطوات إصلاح جريئة في الاقتصاد الوطني حتى يتمكن من مواجهة هذه المنافسة القوية، لذلك تفكر في امكانية تأجيل التحرير التجاري قصد تأهيل الاقتصاد الوطني وفق ما تتطلبه المنافسة الحالية[3].

3-**المنظمة العالمية للتجارة:** رغم أن دخول الجزائر للمنظمة سيمنحها بعض المكاسب، فيما يتعلق بالاعتماد الإلزامي على التقنيات الحديثة في التسيير على مستوى إدارة الجمارك، مثل الإعلام الآلي وتسهيل الاجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل يوفر المعلومات ويقلل الاجراءات والوثائق المطلوبة ومناولة البضائع في آجالها مختصرة بذلك في الوقت وتكاليف التخزين[4].

إلا أن هذه المكاسب تبقى محدودة مقارنة بالتحديات التي تفرضها المنظمة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني لم يتم بعد تأهيله بالشكل الكافي، ويمكن حصر بعضها في النقاط التالية[5]:

1- إجبارية تطبيق مقاييس جودة محددة من طرف المنظمة مع العلم أن الجزائر لا تتعدى ملكيتها إلا عددا محدودا، مقابل إمتلاك الدول المتقدمة عددا غير محدود، والتي تتعلق بالجودة

---

[1]- علي مسعودي، **مرجع سابق**، ص ص 92- 96.

[2]- قويدر عياش وعبد الله براهيمي، **آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص65.

[3]- علي مسعودي، **مرجع سابق**، ص ص 96-97.

[4]- فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بيت اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص117.

[5]- قويدر عياش وعبد الله ابراهيمي ، **مرجع سابق**، ص ص67- 75.

ونوعية المواد الأولية وأنظمة إدارة البيئة والمواد المصنعة والتعليب والتغليف، لذلك على الجزائر تسخير امكانيات مادية وبحثية كبيرة حتى تستطيع الاستفادة من الانضمام دون أن تغفل بأن الدول المتقدمة ستصدر مواصفات أخرى مستقبلا، غير معروفة حاليا.

2- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء جديدة بسبب ارتفاع تكلفة المنتجات المحمية وحضر التقليد بسبب قوانين المنظمة .

3- صعوبة نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة وارتفاع أسعار براءات الاختراع، مما يزيد من تكاليف استعمالها، إلى جانب احتكارها والتحكم فيها خارجيا.

4- قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تحمل تكاليف الدعاية والخسائر الانتقالية، وهذا يضعف من امكانية المؤسسات الوطنية وقد يخرجها من السوق، لذلك يمكن تحديد مجالات الاستثمار دون الخروج عن بنود اتفاقيات المنظمة من خلال استغلال الاستثناءات الممنوحة ولو بشكل ظرفي، خاصة وأن هذا التأثير قد يمتد للعمالة التي ستتعرض للبطالة بسبب عدم قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة[1].

[1]- قويدر عياش وعبد الله ابراهيمي ، **مرجع سابق**، ص ص67- 75.

المطلب الثاني: متطلبات نجاح التحرير التجاري في الجزائر.

لا يقتصر نجاح خطوات التحرير التجاري على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى الأسواق العالمية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات والإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، ويمكن تلخيصها أهم هذه الاجراءات فيما يلي:

الفرع الأول: تنويع الصادرات خارج المحروقات.

إن الرهان الأكبر الذي تواجهه الجزائر، في مسار التحرير التجاري هو تكوين قطاعات قوية ومنافسة كفيلة بان تكون المكمل كمرحلة مؤقتة ثم بديلة لقطاع المحروقات، خاصة وأنها تملك العديد من الفرص، في هذا الميدان، لذلك سيتم تناول بعض القطاعات التي يعول عليها في تنويع الصادرات، وجلب مداخيل اضافية، باعتبارها قطاعات تملك الامكانيات الكافية، والظروف الملائمة لتكون منافسا في السوق العالمية.

أولا – الفلاحة والصناعة الغذائية: هناك علاقة تبادلية بين الصناعة والزراعة، من خلال توفير الزراعة المواد الأولية للصناعة، فتكون مخرجات الزراعة عبارة عن مدخلات للصناعة ، في المقابل نجد الصناعة تزود الزراعة بالتجهيزات والآليات اللازمة، لذلك تعد الصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة بها من أهم مرافق الحياة الاقتصادية، لأنها توفر نوعا من الاستقرار الاجتماعي والتنمية بسبب توفيرها السلع الغذائية بأسعار مقبولة للمستهلكين، بالإضافة لتوفير مناصب عمل كونها تعتمد بكثافة على اليد العاملة.

ثانيا –أهمية السياحة: تملك الجزائر إرثا سياحيا متنوعا، تجعل منها وجهة سياحية بامتياز ، لذلك يجب إعادة النظر في طرق دعمه باعتبار زيادة الايرادات السياحية يغذي ميزانية الدولة، وذلك يتوقف على انفاق السياح على السلع والخدمات السياحية المتوفرة[1].

[1]–علي مسعودي، **مرجع سابق**، ص ص 99-103.

ثالثا-أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تؤدي هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري دورا هاما وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الثاني: الاجراءات المرافقة:

يتوقف نجاح استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات على مجموعة من الاجراءات المرافقة التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته، والتي يمكن حصر بعضها في الآتي[2]:

أولا-إعادة التأهيل الصناعي: يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه "مجموعة من الاجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها في ظل المنافسة المتنامية"، ويمكن أن يؤدي برنامج فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات مجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الانتاج، الاستثمار، التسيير والتسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة، وتتمثل عملية التأهيل في ثلاث محاور أساسية:

أ-الاستثمارات غير المادية: ويتعلق الأمر بجميع الاستثمارات المعنوية الهادفة الى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالطاقات البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث التطبيقية، البحث عن اقتحام أسواق جديدة، ابتكار منتوجات جديدة، تحسين الجودة، إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة، اعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم، التسيير والإنتاج...الخ.

[1]-حمشة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 62-63.

[2]- يسمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة،2011، ص ص 158- 160.

ب-**الاستثمارات المادية:** على غرار الاستثمارات المعنوية التي تؤثر بطريقة غير مباشرة في تحسين أداء ورفع تنافسية المؤسسة، فإن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الانتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة، عن طريق زيادة الانتاج والتحكم في التكاليف.

ج-إعادة الهيكلة المالية: تتطلب إعادة التأهيل إعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وتحديد امكانياتها المالية.

ثانيا- توسيع نطاق الحكم الراشد: إن الظفر بالمكاسب التي يوفرها التحرير التجاري والتي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الاصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة والعدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:

أ-**المؤسسات المنظمة للسوق:** هي تلك المؤسسات الي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، وفورات الحجم، نقص المعلومات،...إلخ ، وتشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، النقل والخدمات المالية.

ب-المؤسسات المحققة للاستقرار: هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية نقدية ومالية ملائمة، وتتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تقليل التقلبات والهزات الاقتصادية الكلية وتفادي الازمات المالية.

ج-**المؤسسات المانحة للشرعية** :هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية له، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش ومن السلوكات المنافية للمنافسة.

وعليه فان نجاح الانفتاح التجاري الذي تهدف إليه الجزائر مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة ، ولا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة ومتكاملة

محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي وإدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية كمؤسسات التشريع، العدالة، القضاء التي تسعى الى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي وذلك بتبسيط الاجراءات الإدارية المعتمدة .

ثالثا- ضرورة الحصول على المزيد من الاعانات المالية: تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا، ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها ومؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ودخول الرأسمال الأجنبي والإستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدراتها التصديرية.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عانى من مشكال عديدة قبل سنة 2000 لكن هذا لم يمنع مسؤولي القطاعات الاقتصادية من اتباع أنظمة جديدة تخرج البلاد من الأزمة، حيث أدركت الدولة أن السير الأفضل للتنمية والنهوض باقتصادها هو تحرير الاقتصاد الوطني وتطبيق برامج التعديل الهيكلي والانعاش الاقتصادي لدعم النمو.

وخلال دراسة تطور النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2016 عرفت معدلات النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية اختلالات ملحوظة، فسجلت معدلات سالبة وموجبة، ونلاحظ أن الفترة 2000 الى 2014 حقق الاقتصاد الوطني فوائض، ليعود في سنة 2014 في تحقيق عجز نتيجة تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

وفي الأخير يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية لها أثر كبير على النمو الاقتصادي، والعلاقة بينهما قوي، حيث يساهم تحرير التجارة الخارجية بنسبة كبيرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

خاتمة:

إن تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول لأنه يقوم على مبدأ الحرية في اجراءات المعاملات من دون قيود وحواجز مع العالم الخارجي، فهي عصب أي اقتصاد من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الانتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيدها من العملة الأجنبية وجذب رؤوس الأموال.

والجزائر هي الأخرى تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال القيام بإصلاحات تمس كافة القطاعات و منها التجارة الخارجية، والملاحظ أنه رغم ما تحتويه من خيرات طبيعية وامكانات بشرية، تبقي تعاني من اختلالات هيكلية تعصف بالاستقرار الاقتصادي، ولعل أهم مشكل هو التبعية النفطية، للحد الذي صارت تتوقف عليه معظم المؤشرات الاقتصادية وهو ما أوضحته الجداول الاحصائية، فهذه الأحادية في التصدير جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لمجموعة من الأزمات، مثل أزمات النفط المتتالية التي أدخلت الجزائر في دوامة من المشاكل.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن التوصل الى مجموعة النتائج النظرية التالية:

– التجارة الخارجية مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الاموال بالاعتماد على تقنيات عديدة، وهي نشاط اقتصادي مارسته الدول منذ نشأتها.

– سعي البلدان النامية مثل الجزائر إلى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق الاصلاحات التي تستهدف قطاع التجارة الخارجية، حيث لوحظ في الأول ظهور مؤشرات سلبية خاصة الميزان التجاري، لكن هذه النتائج لن تكون على المدى الطويل و إنما تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الاصلاح.

– ضرورة مواكبة التطورات على الصعيد العالمي جعلت الجزائر تعكف على تطبيق العديد من الاصلاحات بدءا من فترة ما بعد الاستقلال ، حيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية

إلى غاية السبعينيات، أين عملت على تأميم تجارتها الخارجية وصولا إلى مرحلة التحرير، كما أصدرت العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم وتسهيل حركة التجارة الخارجية.

– أن الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي، معتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو البترول، الذي يشكل نسبة 95% من مجموع الصادرات، وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في السوق العالمي، فالتجارة الخارجية تتأثر بأسعاره، حيث أن الفائض في الميزان التجاري هو نتيجة ارتفاع أسعار البترول، فهو يعد المورد الأول للعملة الصعبة ، وتحقيق الاستقرار والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي.

– تبقي قدرة تكيف الاقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية العالمية محدودة.

– عرف النشاط الاقتصادي في الجزائر عدة تغيرات في الفترة 2000–2016 حيث تميزت الفترة بتذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي بسب ارتفاع وانخفاض أسعار البترول، ومن هنا فإن تحسين مستوى النمو الاقتصادي يتطلب تعميق الاصلاحات الهيكلية من خلال ترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة عن طريق تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة.

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة تنويع الصادرات في الجزائر لتفادي أثار تذبذب أسعار البترول.
- ضرورة الاهتمام أكثر بزيادة حجم المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق عوائد تؤثر على تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
- ضرورة الاهتمام بعمليات الاصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.

آفاق الدراسة:

- أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة.
- أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام.
- أثر تنويع الصادرات على تطوير القطاعات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

01- الكتب:

1- أحمد حشيش عادل، العلاقة الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، 1993.

2- أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الادارية والاقتصادية في الوطن العربي، نظريا وتطبيقيا، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014.

3- اسماعيل عبد الرحمان، محمد عريقات حربي، مفاهيم ونظم اقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

4- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان ، التنمية اجتماعيا – ثقافيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا- اداريا- بشريا، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2009 .

5- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

6- محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.

7- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، 2000.

8- رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2011

9- رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

10- زبير طيوح، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، 2014-2015.

11- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط3، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة- مصر، 1993.

12- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.

13- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر، 2009.

14- شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع:

15- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الاردن، 2012 .

16- طارق عبد الفتاح الشريعي، تنمية المبيعات السياحية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤسسة هورس الدولية، الاسكندرية – مصر، 2009.

17-عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان-الاردن، 2004.

18- عبد العزيز عبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2004.

19- علي عبد الكريم حسين الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن ، 2012.

20-عمر مصطفى محمد، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر، 2014.

21- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباه للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر، 2002.

22- فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1997.

23- كمال علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009.

24- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت – لبنان، 2010.

25- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية – مصر، 2008 - 2009.

26- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات- الاستراتيجيات- التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

27- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية- مصر، 2000.

28- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة ، مصر،2001.

29- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.

30- نعيم ابراهيم ظاهر، مبادئ الادارة الاقتصادية ، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد- الأردن، 2009 .

31- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

02- المجلات:

32- أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد73، مايو- ايار2008.

33- خضرة صديقي، عبد الحميد لخديمي، حوكمة الشركات ودورها في النمو الاقتصادي: مقاربة قياسية للفترة 2003- 2012، مجلة الاستراتيجية والتنمية، عدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – الجزائر، جانفي 2015.

34- دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، عدد4، ج2، شتنبر2015، أبي بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر.

35- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مجلد 5 عدد17، حزيران 2013.

36- محمد مسمعي، سياسة الانعاش الاقتصادي وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد10، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- الجزائر، 2012.

37- عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، عدد15، 2015.

38- عفيف صندوق، تحرير التجارة الخارجية وأثره على معدل النمو الاقتصادي في سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، عدد5، اللاذقية- سوريا،2011.

39- عمران عباس يوسف عبد الله، موسى يوسف البرن، أثر ترقية الصادرات مقابل احلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان(1992-2012)، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، عدد16، مارس 2016.

40- قويدر عياش وعبد الله براهيمي، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

41- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة ، 2002.

42- يسمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة،2011.

03- المذكرات والأطروحات:

43- ايمان سعودي ، أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة فرحات عباس – سطيف–الجزائر، 2012 -2013.

44- بليل حسيبة، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي ، جامعة الجزئر3، 2014-2015.

45- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2006، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

46- بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

47- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر– بسكرة – الجزائر، 2012- 2013.

48- شلالي رشيد ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

49- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – الجزائر، 2012-2013.

50- عز الدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

51- علي مسعودي، واقع التجارة الخارجية وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري، 1990- 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2012-2013.

52- محمد زوزو، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر، 2009-2010.

53- ناصر الدين قريبين، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد و إدارة الاعمال – جامعة وهران- الجزائر، 2013-2014.

54- ناهض رسمي اسماعيل الرفاتي، انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في تركيا، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر – غزة- فلسطين، 2016.

55- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بيت اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4- المواقع الالكترونية: قاعدة بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org/contry Algeria

المخلص

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة مستمرة في النشاط الاقتصادي لبلد ما بالفعل، أدركت كل الدول أهمية استدامة نمو اقتصاداتها، وبالتالي فإنها تسعي إلى جع أكبر عدد من العوامل لتحقيق هذا الهدف الذي يمثل مؤشر مهم لرفاهية وازدهار المجتمع في السياق الحالي، يلعب تحرير التجارة الخارجية دورا أساسيا في النمو الاقتصادي، إذ يعتبر الانفتاح التجاري العصب والشريان الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا ما فسرته العديد من النظريات الاقتصادية، بالإضافة الى الدراسات التي أجريت على العديد من الدول والتي أكدت أنه كلما حررت الدولة تجارتها كلما زاد نموها وتطورها، والجزائر كغيرها من الدول التي سايرت التطورات الاقتصادية، غيرت مسار اقتصادها من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق.

Résumé

La croissance économique qualifie une augmentation durable de l'activité économique du pays. En effet, tous les pays se sont rendu compte de l'importance pour leurs économies, comme L'ouverture du commerce est considérée comme le nerf principal de la croissance économique. , De nombreuses théories économiques l'attestent ainsi que des études sur le phénomène dans de nombreux pays qui ont conclu à la corrélation entre la libéralisation du commerce et la croissance et le développement économique. Et L'Algérie, à l'instar des pays ayant connu un revirement de leurs économies du dirigisme à l'économie de marché.